A

م المتحدة

PROVISIONAL

A/46/PV.73
13 January 1992

ARABIC

الجمعية العامة

JAN 22 1992

الدورة السادسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والسبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاثنين ، ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، الساعة ١٠/٠٠

رئيس : السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية)

م : السيد بينانيتش (توغو)
(نائب الرئيس)

م : السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية)
(الرئيس)

الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكولين الاختياريين للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية : مشروع قرار

الحالة في الشرق الاوسط : مشاريع قرارات

إشادة بالامين العام للامم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات وية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة ائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها ة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية ة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations P ، مع على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥

البند ٩٨ (أ) من جدول الاعمال

الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكولين الاختياريين للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية : مشروع القرار (A/46/L.48)

الرئيس : ستحتفل الجمعية العامة صباح اليوم ، عملا بالمقرر الذي تم اتخاذه في الجلسة العامة ٣ ، بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والبروتوكولين الاختياريين للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، وذلك في إطار البند الفرعي (أ) من البند ٩٨ من جدول الاعمال .

ومعروض على الجمعية في هذا الصدد ، مشروع قرار صدر في الوثيقة A/46/L.48 .

(تكلم بالانكليزية)

نحتفل اليوم بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاحد ابرز إنجازات الامم المتحدة في مجال حقوق الانسان - اعتماد الجمعية العامة في عام ١٩٦٦ للعهد الدولي لحقوق الانسان . وقد توّج ذلك الإنجاز ما يزيد على عقدين من الجهود المضنية المبذولة في إطار الامم المتحدة من قِبَل وفود وافراد من ذوي النوايا الطيبة من شتى أنحاء العالم للنهوض بقدر أكبر من الاحترام لحقوق الانسان .

لقد أدرك مؤسسو الامم المتحدة أنه لا يمكن صون السلم دون إيلاء الاعتراف الواجب والاساسي لحقوق الانسان . وهذا ما حدا بهم إلى إدراج إشارات عديدة إلى حقوق الانسان في الميثاق ، بما في ذلك تلك الإشارات الواردة في الديباجة وفي المادة ١ ، التي تؤكد ثانية على أهمية هذه الحقوق وتجعل من تعزيز احترامها أحد المقاصد الاساسية للامم المتحدة .

إن اعتماد العهدين أضاف مضمونا جديدا لأحكام الميثاق هذه ، ووفر للمنظمة مكين بالغي القيمة لتحقيق تقدم ملموس في إعمال حقوق الانسان . لقد اعتمدت الجمعية العامة بالإجماع في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٦ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكولين الاختياريين الخاصين به ، فضلا عن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعي والثقافية .

واحد أهم أحكام هذين العهدين هو حق الشعوب في تقرير المصير ، الذي ما زال يتعين حتى الآن إعماله عالميا ، رغم الجهود المضنية التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز تنفيذه في جميع أرجاء العالم على مدى السنوات الخمس والعشرين التي انقضت منذ اعتماد العهدين .

فلنعقد العزم في هذه المناسبة السعيدة على أن نبذل كل جهد لإعلاء شأن المبادئ النبيلة والمعايير السامية الواردة في العهدين ، ولنتعهد معا على أن نفعل كل ما في طاقتنا لضمان التنفيذ الفعال لأحكامهما الآن وفي السنوات المقبلة .

أعطي الكلمة الآن للأمين العام للأمم المتحدة .

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نحتفل اليوم باعتماد الجمعية العامة للعهدين الدوليين لحقوق الانسان الذي تم بالاجماع منذ ٢٥ عاما . ومع الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، يوفر العهدان للمجتمع الدولي أول شرعة دولية لحقوق الانسان . وفي هذا الاحتفال ، نؤكد أيضا من جديد على المبدأ البالغ الاهمية الذي يكمن في لب هذه الصكوك ، ألا وهو أن احترام الحقوق غير القابلة للتصرف لكل أعضاء الاسرة البشرية ولكرامتهم الذاتية هو أساس الحرية والعدالة والسلم في العالم . وفي نفس الوقت ، نؤكد من جديد على التزامنا بالتنفيذ العالمي الاوسع نطاقا والاكثر فاعلية لمعايير حقوق الانسان .

ومن أبرز إنجازات الأمم المتحدة تقنين معايير حقوق الانسان . واسترشادا بما سلّم به مؤسسو المنظمة من وجود صلة لا انفصام لها بين حقوق الانسان والسلم ، فقد وفرنا من خلال هذين العهدين الإطار القانوني الاساسي لمجتمعات تنعم بالسلم والعدالة ولعالم ترفرف عليه العدالة والسلم .

ويشكل العهدان صكوكا لحقوق الانسان ملزمة قانونيا ذات نطاق عالمي ، ويرسيان معايير ينبغي أن تمتثل لها كل الدول . وهما يعتبران كلا مترابطا غير قابل للتجزئة ويضمّان تشكيلة واسعة من الحقوق والحريات الاساسية ، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية ، وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وعبر السنوات الخمس والعشرين الماضية ، وفر العهدان الدوليان لحقوق الانسان اساسا متينا لتطوير مجموعة متنوعة من صكوك حقوق الانسان الدولية الاخرى ، بما في ذلك الصكوك المتصلة بمناهضة التعذيب والنهوض بحقوق المرأة والطفل والعمال المهاجرين وأسرهم ، وكذلك مكافحة التمييز العنصري والفصل العنصري . وكل صك من هذه الصكوك يمثل تقدما هاما في تحقيق الكرامة الانسانية ، ويعتمد في نهاية المطاف على مفهوم حقوق الانسان الاساسية والعالمية على النحو المعلن والمحدد في الاعلان العالمي وفي العهدين .

وقد أنشأ العهدان آليتين إشرافيتين دوليتين لضمان وجود نهج مستمر وفعال في رصد تنفيذ أحكامهما . وهاتان الآليتان ، أي اللجنة المعنية بحقوق الانسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، قد اضطلعتا بدور حاسم في مجال تعزيز وحماية حقوق الانسان . ونتيجة لذلك ، تقوم الدول الاطراف باستعراض منتظم لتشريعاتها وسياساتها وبرامجها التي تؤثر على التمتع بحقوق الانسان ، وكثيرا ما تحسن من حالة حقوق الانسان على الصعيد المحلي . وقد أصبحت الخبرة القيّمة التي اكتسبتها اللجنتان والفقه الهام الذي أرسته في مجال تنفيذ حقوق الانسان من أعمدة برنامج الامم المتحدة لحقوق الانسان . وأسهمت الوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية إسهاما كبيرا في التطور الإيجابي لشبكة الاجهزة التعاهدية ، وهي تستحق تقديرا خاصا على اهتمامها ودعمها .

وإذ نقيّم منجزات الماضي ونتطلع إلى المستقبل ، لا يسعنا إلا أن نشعر بالفزع إزاء الواقع الماساوي للعالم الذي نعيش فيه ، حيث نجد أن البشر كثيرا ما يتعرضون لوحشية استبداد القوة ، والفقر ، والتمييز . ومن الواضح أن حماية الضعفاء وغير القادرين على رد العدوان في مثل هذا العالم امر يتطلب أن تكتسي عملية تنفيذ صكوكنا المتعلقة بحقوق الانسان صفة الالتزام الاخلاقي العاجل .

لذلك فإنني أتوجه في هذه المناسبة الاحتفالية إلى الدول الاعضاء وأناشدها بقوة أن تصدق على العهدين والبروتوكولين الاختياريين اللذين اعتمدتهما هذه المنظمة وأن تنفذهما تنفيذا كاملا . وإني أتوجه بمناشدتي هذه الآن ، مدركا أن وعيا جديدا

بحقوق الانسان قد بدأ يسود العالم . وهذا الوعي ينادي بأن تؤتي المبادئ التي استلهمت في كتابة شرعة حقوق الانسان التي وضعناها ثمارها بحدوث تحسن حقيقي في مدى احترام ومراعاة هذه الحقوق .

الرئيس : أعطي الكلمة الآن للسيد كوفي نييديفو أونور ممثل غانا الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الافريقية .

السيد أونور (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ خمسة وعشرين عاما مضت ، شرع المجتمع الدولي في حملة مقدسة تستهدف معالجة العلل التي تعانيها مجتمعاتنا وذلك باعتماد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فضلا عن البروتوكول الاختياري الاول للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

إن هذا العمل - وهو الاول من نوعه لتدوين المبادئ العامة الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اعتمدته الجمعية العامة في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٨ في قانون دولي - قد أدى إلى بدء عدد من الانشطة الموجهة توجيها قاطعا إلى الاعتراف بالحقوق المتأصلة للإنسان . وإذا كنا نجتمع اليوم في هذه الظروف السعيدة ، فذلك لاننا نعترف بأن التطورات الإيجابية التي حدثت في كل أرجاء العالم تتجه في نفس المسار الذي شرع فيه المجتمع الدولي منذ ٢٥ سنة مضت . لذلك ينبغي لنا أن نسعى في هذا الاحتفال إلى تقييم ما تم إنجازه في السنوات الـ ٢٥ الماضية وإلى تبادل الاراء حول ما ينبغي عمله في السنوات المقبلة خلال سعينا المستمر من أجل تحقيق مستويات معيشة أفضل لشعوبنا .

ومنذ اعتماد العهدين حدد المجتمع الدولي بنجاح قائمة بحقوق الانسان ورسم أهدافا نبيلة ، واستطاع أن يضع معايير للعمل والسلوك الدوليين في ميدان حقوق الانسان . ونشهد اليوم تحركات في بقاع كثيرة من العالم صوب تخفيف حدة التوتر ، وتحديد الاولويات وإرساء الاسس اللازمة لتعزيز حقوق الانسان وحمايتها وضمان التمتع بها . وينبغي إعطاء دفعة قوية لهذه التحركات في المؤتمر العالمي الذي سينعقد في برلين في عام ١٩٩٣ .

ومن المتوقع أن يستعرض مؤتمر برلين مدى الامتثال العام لمعايير حقوق الانسان ، وأن يبحث سبل ووسائل زيادة حماية وتعزيز حقوق الانسان . كما أنه سينظر في السبل التي تؤدي إلى تعزيز آليات الامم المتحدة الحالية ، ودعم المؤسسات الوطنية والإقليمية من أجل حماية وتعزيز حقوق الانسان . إننا نرحب بهذا المؤتمر ونعلق اهمية كبيرة عليه . ويحدونا الامل في أن تواصل جميع أجهزة الامم المتحدة والدول الاعضاء الاشتراك بشكل كامل وفعّال في الاعمال التحضيرية لذلك المؤتمر .

ولئن كنا نقر ونؤيد ذلك المؤتمر العالمي فإننا نكرر التأكيد على الحاجة إلى أن يسلم المؤتمر بأن أي تقدم يحرز صوب إعمال الحقوق المدنية والسياسية ينبغي أن يقابله تحرك مماثل صوب تعزيز وضمان الحقوق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وستكون معادلة الحقوق الانسانية بالحريات المدنية والسياسية وحدها مع تجاهل احكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمثابة تجاهل للركائز الاجتماعية لكل حقوق الانسان . ويتطلب إحلال السلم والاستقرار على الصعيدين الوطني والدولي تحقيق توازن منصف بين كل العناصر التي تكوّن حقوق الانسان . لذلك تصبح الاعمال التحضيرية على الصعيد الإقليمي مسألة حاسمة لإنجاح المؤتمر . ولا بد أن تصبح جميع أوجه مسألة حقوق الانسان برمتها محل اهتمام واضح في تلك الاعمال التحضيرية .

ونحن إذ نحتفل بهذه الذكرى السنوية لاعتماد العهدين ، نحتاج ، بالتالي ، إلى أن نكرر اعتقادنا الواضح بذاته بل والمؤكد من واقع تجاربنا المتفاوتة بأن حقوق الانسان والحريات الاساسية المعلنة والمفصلة في مختلف الصكوك القانونية الدولية ، ستظل عديمة المعنى وغير ممكنة التحقيق ما دامت الغالبية من البشر في العالم تعاني من الفاقه .

واليوم ، يزداد ستار الفاقه في العالم ارتفاعا ، مما يطوق أجزاء واسعة من عالمنا بظلام البؤس والانحطاط الانساني . ولا تزال أجزاء شاسعة من العالم ترسف في أغلال المرض والامية والجوع . وهذه المناطق ، التي تقتصر إلى حد كبير على الاقاليم التي كانت مستعمرة والتي كانت في وقت ما تمثل الجزء المستغّل بقسوة من العالم الجديد ما زالت في حالة ركود كما لو كانت باقية في إطار زمني غابر يحصرها في أوضاع من الوجود الكئيب ، في حين تنطلق الاجزاء الغنية من العالم عن طريق التقدم العلمي والتكنولوجي وتتمتع بفائض من الاموال يكفي لإجراء تجارب على أسلحة الفضاء الجديدة والإنفاق على أحلام إقامة مستعمرات مجريّة على الكواكب . وإذا أريد للدفعة الحالية على طريق التمتع الكامل بحقوق الانسان أن تكون جادة بصفة خاصة ، فيجب أن نحدد البديل لواقعنا الحالي الذي يموت فيه الملايين من النساء والاطفال من غير موجب ، ويتحول فيه الاهالي إلى هياكل بشرية زاحفة بسبب الجوع المضني . ونرى أنه يجب إقامة النظام العالمي الجديد على أساس القفز بحماس نحو الإيمان بالانسان والعزم على أن يتكفل الذين يملكون - ويملكون بوفرة - تخليصا لذواتهم الانسانية ، بتخفيف البؤس البشري عن طريق تقديم جرعة ضخمة من الشفقة والإغاثة النقدية . وينبغي للواجب الاخلاقي الذي يقضي بمنح جميع مواطني العالم حقوق الانسان الاساسية ، أن يكون هو ذات القوة التي تدفعنا إلى الاعتراف بأن الفاقه اعتداء بغيض على حق كل شخص في الحياة ذاتها .

وينبغي لحقوق الانسان أيضا أن تنهض على أساس المساواة على الصعيد الفردي والوطني والدولي . ولكي نعزز حقوق الانسان ، ينبغي أن نهتم أيضا بالافعال في

المجال الاقتصادي التي يمكن أن تزود كل دولة بالقدرة على مراعاة حقوق الانسان . إن أشكال العجز المختلفة التي تعاني منها البلدان النامية تتضمن عبء الديون وأوضاع السوق المسيئة التي تسلب النقود من الفقراء وتفرض شروطا ثقيلة تقرن بالمساعدات ، مع أن النظام الاقتصادي العالمي لا يبدي أي بادرة مكملة دعما لجهود تلك البلدان . وينبغي للمجتمع الدولي أن يعالج هذه المسائل في نطاق جهوده الجماعية لتعزيز حقوق الانسان على الصعيد العالمي ، وذلك في الدول الفقيرة والغنية على قدم المساواة ، سواء في الدول المتقدمة حيث تنظم على نحو متكرر أعمال وحشية ضد الاقليات والمهاجرين ، أو في البلدان النامية التي توجد بها شتى ضروب الاضطهاد التي تتعرض لها الاقليات الاثنية أو المنشقة .

وإذ نحتفل بالذكرى الخامسة والعشرين هذه ، يجب ، بالتالي ، أن نعترف بانه على الرغم من المنجزات الهائلة في ميدان حقوق الانسان ، فإن المجتمع الدولي لا يزال يواجه مهمة كبرى هي مهمة النهوض بتلك المفاهيم . ولذلك ، يجب أن تتعهد الامم المتحدة وأن تتعهد كدول أعضاء ، بمواصلة البحث عن صيغة من شانها أن تدعم جهودنا المشتركة أو الفردية في الميادين التي يعزز بعضها بعضا وهي ميادين حقوق الانسان والتنمية والسلم وتحقيق كرامة كل إنسان دون تفرقة بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين مع الاعتراف اللازم بالحقيقة الواضحة بذاتها المتمثلة في كون كل الناس وجميع الدول سواسية .

الرئيس : أدعو السيد محمد أبو الحسن ممثل الكويت الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الآسيوية .

السيد محمد أبو الحسن (الكويت) : إنه لمبعث اعتزاز لي أن أتحدث إليكم باسم المجموعة الآسيوية في الامم المتحدة بمناسبة مرور خمسة وعشرين عاما على التوقيع على صكوك حقوق الانسان . وهي مناسبة جليلة تاخذ معاني أبلغ وأكبر مع التزايد الملحوظ في الاهتمام العالمي الرسمي والشعبي بالانسان وحقوقه الطبيعية . لقد زرعت بذور حقوق الانسان عام ١٩٤٥ عندما حددها ميثاق الامم المتحدة كاحد

أهدافه : "إعادة التأكيد على حقوق الانسان الاساسية وكرامة وقيمة الانسان والحقوق المتساوية للنساء والرجال" .

وبعد مرور عشرين عاما في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٦ ، أقرت الجمعية العامة العهدين الدوليين لحقوق الانسان فضمنت بذلك أساسا أكثر اتساعا لأهدافها النبيلة . وبلا شك ، فإن هذه الذكرى السنوية الخامسة والعشرين تستحق الاحتفال هنا في مقر الامم المتحدة وكذلك في جميع الدول الاعضاء .

وعلى الرغم من بعض أوجه القصور والانتهاكات ، فقد تم إحراز تقدم حقيقي في مجال حقوق الانسان هذا . وأصبح من المتفق عليه الآن أن الوعي قد نشأ ، بل نشأت حركة ثقافية ، لحقوق الانسان في أغلب دول العالم . ويجب علينا جميعا أن نكون ممتنين للامم المتحدة على فعاليتها في تقييم ومراقبة تنفيذ مبادئ حقوق الانسان .

وفضلا عن ذلك لعبت المنظمات غير الحكومية المتفانية والافراد المخلصون دورا مشكورا في تشجيع هذه الحركة الثقافية لحقوق الانسان . ومن الصعب تقدير قيمة جهودهم ، كما أن العديدين في أنحاء العالم يدينون لهم بالحرية وحتى بحياتهم ذاتها .

وبالإضافة إلى مساهمات الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ، لعبت وسائل الاعلام دورا عصيبا في الحملات المناهضة للإساءة والوحشية . وتجعل هذه الجهود المتضافرة من الصعب على أية حكومة أن تتجاهل حماية حقوق الانسان . إنه ليس من السهل أن نقول إن الاستخدام العشوائي للقوة ضد المدنيين قد توقف . إذ أنه لسوء الحظ ، لا يزال الناس في أجزاء عديدة من العالم محرومين من حقوقهم . كما أن استخدام القوة لم يعد بعد أمرا استثنائيا . لذلك فإنه يجب السعي لتحقيق الالتزام بالإعلان العالمي للحقوق بشكل أكثر انضباطا .

في هذه المناسبة ، تود المجموعة الاسيوية لدى الامم المتحدة أن تعرب عن ارتياحها للدور الذي لعبته الامم المتحدة في تشجيع حماية حقوق الانسان بكل مكان وكل وقت تتعرض فيه للاعتداء .

وفي عصر تُجدد فيه الثقة بين الامم ، مثلما حدث في عام ١٩٤٥ عندما تم توقيع الميثاق ، أصبح احترام حقوق الانسان مفتاحا في البحث عن السلم الدولي . وانها لقناعة لدينا بأن انتهاك حقوق الانسان وإساءة معاملة السكان المدنيين يعرضان السلم والامن للخطر . ولكي نحافظ على السلم والامن ، فإنه لامر مشروع أن تواصل الامم المتحدة التشريع في مجال الاعلان العالمي للحقوق . وقد يظهر بالطبع صدام بين مسائل السيادة الوطنية وتفسير صكوك حقوق الانسان .

والعراقيل قائمة بلا شك . إلا أن الوقت ليس بعيدا عندما لن تكون النظرة إلى السلم والامن واحترام حقوق الانسان والسيادة الوطنية بوصفها أمورا متضادة بل عناصر أساسية في قوام القانون ذاته وبالتالي فإنها تغذي بعضها البعض .

إننا نرحب باحتفال اليوم . ويجب أن يتلقى هذا الاحتفال تحية حارة . ويسر المجموعة الآسيوية أن تضم صوتها إلى هؤلاء في المجموعات الاخرى لتأييد كافة الجهود المبذولة من أجل احترام الاعلان الدولي للحقوق وإبرامه .

الرئيس : أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك الدائم ، السيد خورخيه مونتانيو الذي سيتكلم باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي .

السيد مونتانيو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أعرب باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي عما نجده من سعادة بالغة في الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكولين الاختياريين - وهما صكان يكملان ميثاق سان فرانسيسكو والاعلان العالمي الخاص بحقوق الانسان .

يوفر لنا هذا الاحتفال مناسبة ممتازة لنستعرض صورة حقوق الانسان بوجه عام وهي صورة تنطوي على تناقضات عدة . فلئن كنا قد شهدنا مرحلة بلغت أوجها بإنهاء الحقبة الاستعمارية وحصول دول كثيرة على استقلالها ليزيد بذلك عدد أعضاء الامم المتحدة ، ولئن كنا قد شهدنا ازدهار نظم ديمقراطية ، فلم يُستأصل بعد ، على علمنا ، الظلم وعدم المساواة بسبب العرق أو القومية أو الجنس ، مثلما لم يُستأصل أيضا نظام الفصل العنصري ونظام السيطرة الاستعمارية على بعض الشعوب والاقاليم . إلا أن التقدم المحرز حتى الآن لا بد وأن يشجع الاعضاء على المضي في جهودهم بغية معالجة الحالات التي لم تحل بعد وتلك التي تنشأ حديثا ، وذلك دونما تمييز على أساس الجغرافيا أو مستوى التنمية .

وترى بلدان منطقتنا في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عملية مترابطة بطبيعتها وغير قابلة للتجزئة وينبغي أن ينظر إليها بالاقتران مع التمتع على الوجه الاكمل بالحقوق المدنية والسياسية . ومما أصابنا بخيبة أمل أن التقدم صوب السلم لم يواكبه تقدم مماثل في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية وأن الازمة الاقتصادية العصيبة في المنطقة تعوق ما تبذله العديد من مجتمعاتنا من جهود تهدف إلى التطوير وإحلال الديمقراطية . وهذا خطر حقيقي يهدد الاستقرار السياسي وينتقص بالتالي من احترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية .

لقد كان العهدان مصدر إلهام لوضع صكوك دولية جديدة ، الامر الذي يمكن أن نلمسه في الاتفاقيات المختلفة ، ومن بينها تلك الخاصة بحقوق الطفل والعمال المهاجرين وأسرهم وبحقوق المرأة . كما أنهما ألهما العالم على تناول موضوعات جديدة مثل موضوع الحق في التنمية . ومن هنا جاءت نظرة المجتمع الدولي إلى حقوق الانسان باعتبارها مجموعة متكاملة من الشروط تستحيل بدونها كفالة الحياة الكريمة للفرد داخل المجتمع وللمجتمعات في إطار المجتمع الدولي . وهذا مكمن أهمية العهدين الدوليين لحقوق الانسان ، ومن ثم ينبغي لنا تطبيقهما بحذافيرهما .

إن المؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان ، المزمع عقده عام ١٩٩٣ والذي تعقد عليه أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي أهمية قصوى ، سيمكّننا من تقييم التقدم المحرز منذ اعتماد الاعلان العالمي لحقوق الانسان ومن تحديد العوائق التي تحول دون إحراز مزيد من التقدم وسبل التغلب عليها . وسوف يتيح لنا الفرصة لاستعراض الاليات التي شكلت حتى الآن حجر الاساس في الدفاع عن الحريات الاساسية ومن بينها العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الانسان ، ولتقديم توصيات فيما يتعلق بالشروط التي من شأنها أن تمكّن شعوب العالم كافة من التمتع بتلك الحقوق .

وبالنظر إلى حالات الظلم وعدم المساواة التي تمس نظام حقوق الانسان لا بد أن نستند في عملنا إلى مبادئ القانون الدولي . ومتى توافر قدر أكبر من الاتساق بين تنفيذ الصكوك الدولية وكفاءة أداء الاجهزة المنوط بها إدارة تلك العملية ، سيتسنى للامم المتحدة تدعيم نظام حماية حقوق الانسان وتحسينه .

وفي هذا الصدد ، يقتضي ترسيخ الثقة في النسق الذي تنتهجه المنظمة بشأن تحديد وحماية حقوق الانسان ، دعما أكبر للجهود الدولية في هذا المجال . وفي حين أن الوضع الحالي فيما يتعلق بتوقيع العهدين والتصديق عليهما يبعث على التشجيع فغني عن البيان أنه لا بد من انضمام عدد أكبر من الدول إلى هذين العهدين بمرور الوقت ، وبدافع من اقتناع تلك الدول بقيمتهما . إلا أنه من المحبط بشكل خاص أن بلداننا من التي أسهمت بنشاط في وضع وتطوير هذين العهدين ليست أطرافا بهما وأن تلك البلدان تدعي علاوة على ذلك أنها القيِّم على تنفيذ العهدين المذكورين في البلدان الاخرى .

من الواضح أن نظام حماية حقوق الانسان هو الذي يلهم المجتمع الدولي ويرشده فيما يقوم به من أعمال سعيا إلى التغيير . فلنغتنم فرصة توافر هذا العنصر الموحد الذي يجمع بين كل من يناضلون في سبيل مجتمع أكثر ديمقراطية ، ومن أجل إصلاحات اقتصادية واجتماعية ومدنية وسياسية أكثر عدلا تعود بالنفع على البشرية . وما من شك في أن دعم المجتمع الدولي للجهود الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان دعما متصفا بالتصميم سيكون له أثره الحاسم في توسيع نطاق الإطار الذي تمارس فيه الحقوق المعلنة وترسيخه باعتبار ذلك مثلا أعلى مشتركا .

وتوفر لنا حالة العلاقات الدولية في الوقت الراهن فرصة رائعة لكفالة الالتزام بحقوق الانسان على نطاق أوسع . وفي هذا الصدد ، يجب علينا أن نواصل الكفاح لضمان عدم طغيان أي اعتبارات أخرى على مبادئ القانون الانساني والتطلع الحقيقي إلى الاسهام في تهيئة الظروف وصولا إلى احترام الحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وممارستها على الوجه الاكمل .

السيد بورافكين (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية) : إن الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان تحتل مكانة هامة في سجل الايام التي يحتفى بها للذكرى . ولهاتين الوثيقتين قيمة جليلة لدى كل من يقدرون مُثل المساواة والعدالة والديمقراطية .

وهذا يتضح بوجه خاص في هذه الاونة ، التي يشهد فيها مجال التعاون الدولي إحلال التعاون الحقيقي محل المواجهة وتنهار فيها واحدة بعد اخرى اساطير عصر الحرب الباردة وانماطه الجاهزة التي عفا عليها الدهر . وما يركز عليه المجتمع الدولي اليوم بكل وعي هو الحوار والبحث عن حلول مقبولة بالتبادل تستهدف اساسا تهيئة اكثر الظروف مواتاة للحياة الانسانية والنشاط الانساني .

إن طبيعة التطور الاخير في التعاون بين الدول تتيح لنا ان ننظر إلى المستقبل بتفاؤل . ونحن مقتنعون بان المجتمع الدولي لديه الآن اساس متين يمكن ان تستند إليه بنجاح المساعي المشتركة في هذا الميدان ، وهذا الاساس يوفره العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الانسان . إن هاتين الوثيقتين تنطويان على إمكانيات هائلة من القيم الانسانية الشاملة التي تعمل على توحيد الدول والشعوب جميعها بصرف النظر عن هياكلها الاجتماعية او الاقتصادية او السياسية . والآن على وجه التحديد يرتقي التعاون الدولي بشأن حقوق الانسان إلى مستوى جديد كل الجدة ، بحيث بات الامر الاهم من غيره كثيرا هو إضفاء طابع عالمي على المعايير المكرسة في هذين المكين الدوليين وجعلهما قابلين للتطبيق في كل مكان .

والعهدان الدوليان الخاصان بحقوق الانسان هما اساسا تجسيد معياري للقيم التي تمسكت فيها خبرات قرون طوال من تطور الحضارة العالمية ككل . وهما يمثلان اعترافا بالطابع الملزم الذي تتسم به القواعد الاخلاقية المقبولة عالميا . ومن الحقائق ، بالطبع ، وجود نهج مختلفة إزاء مفهوم حقوق الانسان وتفسيرات مختلفة للقواعد المكرسة في العهدين الدوليين وفي الاعلان العالمي لحقوق الانسان . فكل بلد يستند إلى تجربته التاريخية التي ينفرد بها وإلى مجمل ما لديه من افكار إنسانية

وثقافية معينة . إلا أن هذه الحقيقة لا تستبعد بأي حال من الاحوال - بل تفترض مسبقا - الحاجة إلى الحوار الفعال والنقاش البنّاء والبحث عن الحقيقة ، وفي النهاية تبادل الخبرات الإيجابية لأجل تطبيق القواعد العالمية المناسبة لدى كفالة حقوق الانسان .

إن مغزى هذا المجال في ضمان الحياة السلمية لشعوب العالم يتجاوز أي شك . والتزام جميع البلدان بالعهدين وانضمامها إليهما يمثلان عاملين هامين لتطوير التعاون الدولي على نحو دينامي في ميدان حقوق الانسان . وهذا الميدان بطبيعته المميزة يستلزم هيكلا عالميا لأجل ضمان حقوق الفرد . ولهذا تتمثل إحدى المهام الرئيسية للمجتمع الدولي في تعزيز انضمام أكبر عدد ممكن من الدول إلى العهدين الدوليين وإلى الوثائق الاخرى ذات الاهمية الكبرى في ميدان حقوق الانسان . وهذا من شأنه أن يعزز ، على نحو رئيسي موضوعي ، بلوغ المستوى اللازم في تنفيذ المعايير الدولية ووضع وتنفيذ الضمانات الكفيلة بممارسة كل شخص لحقوقه الاصيلة .

ومن الواضح أن تعزيز سلطة العهدين وفعاليتهما لا يكمن في مجرد زيادة كمية في عدد الدول الاطراف فيهما : إذ إن نظام الالتزامات لا يمكن أن يسير على نحو فعال دون أن تتوفر للدول ، بالتبادل فيما بينها ، الثقة بالتنفيذ الدقيق التام لهذه الالتزامات . ولا بد لتعزيز الانفتاح والثقة في ميدان حقوق الانسان وزيادة أنشطة هيئات المراقبة المنشأة استنادا إلى العهدين أن يؤديا دورا هاما في توفير الحياة الكريمة للجنس البشري . وهذا يعزز في خاتمة المطاف إضفاء الطابع الديمقراطي على مجمل منظومة العلاقات الدولية وصبغها بالصبغة الانسانية .

الرئيس : أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا ، الذي سيتكلم بالنيابة عن الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية .

السيد فان شايك (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن المجموعة الاوروبية والدول الاشتي عشرة الاعضاء فيها ، نود أ ن نشارك جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان .

فمنذ خمس وعشرين سنة اعتمدت الدول الاعضاء في الامم المتحدة في اليوم السادس عشر من كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٦ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . واعترفت تلك الدول بأن السبيل الوحيد لتحقيق المثل الاعلى المتمثل ، وفقا للإعلان العالمي لحقوق الانسان ، في أن يكون البشر أحرارا ومتمتعين بالحرية المدنية والسياسية ومتحررين من الخوف والفاقه ، هو سبيل تهيئة الظروف الضرورية لتمكين كل إنسان من التمتع بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك بحقوقه المدنية والسياسية .

وباعتماد العهدين وصلنا اخيرا إلى ختام العملية التي تستهدف وضع وثيقة دولية تتعلق بحقوق الانسان ، حققت أولى ثمراتها في سنة ١٩٤٨ بإشهار الاعلان العالمي لحقوق الانسان . وكان هذا حدثا تاريخيا جُسد في مكين دوليين ملزمين التزامات الدول بتعزيز حقوق الانسان والحريات الاساسية واحترامها .

كما انشا العهدان المعتمدان حديثا آليات إشرافية تراقب تنفيذهما . وعلاوة على ذلك انشا البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إجراء بشان الشكاوى الواردة من الافراد الذين يدعون أنهم ضحايا لانتهاكات تعرضت لها الحقوق المنصوص عليها في العهد . وهكذا اصبحت فكرة مساءلة الحكومات عن امتثالها للالتزامات الدولية المقررة في ميدان حقوق الانسان امرا واقعا بعد أن كانت فكرة مجردة لا غير . وليس هناك ما يبرر تحجج الحكومات بأن انتقاد عدم تنفيذ الالتزامات الدولية في ميدان حقوق الانسان يشكل تدخلا في شؤونها الداخلية .

ولقد حدث الكثير في السنوات التي انقضت منذ اعتماد العهدين . أدت المنظمات غير الحكومية دورا فعالا حفازا في هذا الصدد . ونحن نرحب بما نشهده من انضمام عدد كبير من الدول إلى العهدين بصفة أطراف فيهما ، ومن تحرك بعض الدول في اتجاه الانضمام إليهما . واليوم على وجه التحديد ندعو جميع الدول التي لم تصدق على هذين الصكين أو لم تنضم إليهما ، إلى أن تفعل ذلك .

وفي السنوات الخمس والعشرين الماضية اتُخذت مبادرات جديدة تستهدف تحقيق الكمال للنظام المعتمد في سنة ١٩٦٦ . ففي سنة ١٩٨٥ على سبيل المثال تحول الفريق العامل فيما بين الدورات التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى لجنة تُعرف الآن باسم اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وهكذا بات الاشراف على تنفيذ ذلك العهد على المستوى ذاته المخصص للإشراف على تنفيذ العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، وهو الأمر الذي شكّل خطوة هامة في سبيل منح مكانة متساوية لهاتين الفئتين من حقوق الانسان .

وفيما يتصل بوضع المعايير الجديدة منذ اعتماد العهدين ، نود أن نخص بالذكر البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يستهدف إلغاء عقوبة الاعدام (قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤٤) حيث كان بمثابة إضافة ملموسة اضيفت إلى العهد ذاته .

لقد اعتُمد البروتوكول في ١٩٨٩ ودخل حيّز النفاذ هذا العام . وقد شكّل هذا خطوة كبرى إلى الامام في ميدان حقوق الانسان . ولذا فإننا نشجع الدول التي بمقدورها أن تصبح أطرافا في البروتوكول الاختياري الثاني على أن تفعل ذلك . وينبغي للدول التي لم تقم بإلغاء عقوبة الإعدام رسميا أن تنظر في وقف العمل بتلك العقوبة التي تشكّل أقسى أشكال العقاب الجنائي .

وعلى مرّ السنين تطورت اللجنتان المشرفتان على العهدين حتى أصبحتا هيئتين مرموقتين رفيعتيّ المكانة تقومان بفحص تقارير الدول الاطراف بشأن تنفيذ العهدين وبإبداء ملاحظات عامة بشأن مواد محددة ، الامر الذي يشكّل ممارسة مفيدة للغاية .

غير أن النظام الذي تم إنشاؤه لم يكن خاليا من العيوب . فبعض البلدان تواجه صعوبات شديدة في تقديم التقارير في الوقت المناسب ، وبعضها يقدم تقارير غير وافية . ويتزايد العبء الواقع على دول كثيرة نتيجة اتساع وتداخل الالتزامات المتعلقة بتقديم التقارير ، بسبب اعتماد صكوك جديدة عن حقوق الانسان . وأدى نقص الموارد إلى منع الهيئات التعاهدية من أن تعمل بفعالية . وأخيرا وليس آخرا لم تتمكن الامانة العامة ، لاسباب تتعلق بنقص الموظفين اللازمين ، من تزويد الهيئات التعاهدية بالدعم الاداري والتقني الذي تحتاج إليه . ذلك هو السبب الذي يفسر حرصنا على تفادي انتشار معايير جديدة ، أو على حصر الامر في الحالات التي تتوافق فيها آراء المجتمع الدولي على الاحتياج لصياغة صكوك جديدة .

لقد أكدت الجمعية العامة السنة الماضية أنها مسؤولة عن الاداء السليم للهيئات التعاهدية المعنية بحقوق الانسان . كما أكدت مجددا في هذا الصدد أهمية ضمان الاداء الفعال لنظم تقديم التقارير الدورية من الدول الاطراف في الصكوك المتعلقة بحقوق الانسان ، وأهمية توفير الموارد المالية الكافية . والمجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها تظل على التزامها الثابت بتعزيز هذا الهدف .

لقد شهدنا منذ ١٩٦٦ تغيرات سياسية هامة في العالم . والمعارك الايديولوجية التي كان لها الدور الغالب وقت اعتماد العهدين قد انتهت الآن من الناحية الفعلية . وهذا يساعد على تناول مسألة العلاقة بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بذهن مفتوح . كما أن المناخ السياسي الجديد يتيح التعاون على إيلاء مزيد من الاهتمام لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ويتمثل تطور إيجابي آخر في الاتجاه الرامي إلى تحقيق الديمقراطية في جميع مناطق العالم . ونحن نرحب بتنامي الاعتراف ، في إطار المناقشة الدولية لموضوع التنمية ، بالعلاقة الحيوية بين الديمقراطية وحقوق الانسان ، والتنمية . إن احترام حقوق الانسان ، وحكم القانون ، ووجود مؤسسات سياسية فعالة خاضعة للمساءلة وذات مشروعية ديمقراطية ، أمور تشكّل في رأينا شرطا مسبقا لا غنى عنه للتنمية الاقتصادية الدينامية وللتوزيع المنصف للموارد .

واسمحوا لي أن أختتم هذا البيان بالتطلع إلى المستقبل . إن المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها تثق بأن مؤتمر الامم المتحدة العالمي المعني بحقوق الانسان ، المزمع عقده في ١٩٩٣ في برلين - رمز انتصار الشعوب في الكفاح السلمي من أجل حقوق الانسان والديمقراطية - سيعطي قوة دافعة للاحترام العالمي لحقوق الانسان . إننا نعلّق أهمية كبرى على هذا المؤتمر الذي سيقوم ، في جملة أمور ، باستعراض وتقييم التقدم المحرز في ميدان حقوق الانسان ، كما سيدرس المؤتمر سبل ووسائل المضيّ في حماية وتعزيز حقوق الانسان ، بما في ذلك النهوض بالآليات القائمة في الامم المتحدة وتقوية المؤسسات الاقليمية والوطنية المعنية بحماية وتعزيز حقوق الانسان . ونأمل أن يشكّل هذا المؤتمر معلما في تاريخ الامم المتحدة ، شأنه شأن اعتماد العهدين في ١٩٦٦ .

الرئيس : أعطي الكلمة الآن إلى السيد نُهاد محمود ، ممثل لبنان ، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول العربية .

السيد محمود (لبنان) : يسعدني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول العربية ، التي للبنان شرف رئاستها لهذا الشهر ، بهذه المناسبة الجليلة احتفالا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان ، تلك التي تتمثل في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، والسياسية والمدنية والثقافية .

منذ اعتماد الجمعية العامة في عام ١٩٤٨ للإعلان العالمي لحقوق الانسان ، هذه الغاية السامية مثلا أعلى مشتركا للبشرية وشاغلا للمجتمع الدولي ، أصبحت حقوق الشعوب في تقرير المصير والنضال ضد الاحتلال والفصل العنصري ية والتمييز العنصري بكافة أشكاله موادا لصكوك قانونية دولية متعددة ، أُبرمت في شكل اتفاقيات ، أو صدرت بمثابة إعلانات ، أو مجموعة من قواعد لت كلها حيز التنفيذ .

فعلى الصعيد الدولي ، ومنذ اعتماد القرار ١٥١٤ (د - ١٥) المتضمن إعلان منح للبلدان والشعوب المستعمرة ، تم تكريس الحق في تقرير المصير وحق الشعوب تختار مستقبلها بنفسها بوصفهما حقين من حقوق الانسان ، وشرطين أساسيين بالحريات الاساسية .

وإنه لمن الاهمية بمكان ، أن هناك بوادر خطوات جادة لإثبات مفهوم الحماية لحقوق الانسان ، وإعطاء بُعد جديد للتعاون الدولي إزاء إرساء أرضية صلبة في نطاقها الإدراك الامثل لتعزيز حقوق الانسان واحترامها ، وذلك حتى تنعم بحقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

لقد التزمت الدول الاعضاء بتنفيذ وتطبيق واحترام المبادئ والاهداف النبيلة ضمّنها هذان العهدان ، إيمانا واقتناعا منها بأن تلك المبادئ والاهداف هي الدنيا التي يجب الالتزام بها لضمان كرامة المواطن في بلده مع تامين حياة ملائمة ينعم فيها الانسان بحقوقه كاملة .

إن الكلمات الرائعة والمُثل العليا والاهداف النبيلة والغايات السامية التي المناسبة التي نحتفل بها اليوم تعني دون أدنى شك كل إنسان على وجه الارض ، من كان وفي أي زمان أو مكان ، دون أي تفريق أو تمييز في العرق أو الدين أو د كما تشمل حرية الفكر والتعبير عن الراي ، فضلا عن شمولها لمبادئ العدالة واة وحق تقرير المصير . غير أننا ، مع الاسف ، عندما نتطلع إلى ما يجرى حولنا الايام ، ندرك أننا لم نتمكن رغم مضيّ خمس وعشرين عاما على اعتماد العهدين ين ، من وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في بقاع شتى من العالم .

ولاتزال هناك بعض الانظمة العنصرية في العالم تتجاهل تلك الحقوق وتضرب بها عرض الحائط ، غير مكترثة بالتزاماتها الدولية والقانونية . وإن إلقاء نظرة على ما يجرى يوميا من ممارسات في جنوب افريقيا وفلسطين المحتلة ، يؤكد لنا دون ادنى شك أو ريبة ، تجاهل السلطات المحتلة هناك ، بل تحديها الملئي والسافر وإنكارها وتجاهلها لابسط مبادئ الديمقراطية والعدالة والحرية والمساواة وإنهاء التفرقة العنصرية والتمييز بكافة اشكاله وانواعه ، وإنكارها لحق تقرير المصير للشعوب التي نصّ عليه ميثاق الامم المتحدة .

من هذا المنطلق نحن نعتبر أن كل مخالفة أو تجاهل أو تحدٍ لهذين العهدين الدوليين من قِبَل نظامَيْ جنوب افريقيا واسرائيل ، يشكّل تحديا للانسانية جمعاء لا يجب السكوت عنه ، وإن استمرار الاحتلال العسكري للاراضي العربية يشكّل عائقا في وجه حق تقرير المصير وإهدارا لحقوق الانسان ، وفي طليعتها حقه في الحرية والتي دون ضمانها وتامينها لن يشعر الانسان بإنسانيته وكرامته ، فالحرية سرّ الانسانية وشرط لإبداعها . لهذا فإنه أصبح من الضروري اليوم وأكثر من أي وقت مضى ، أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته ، وأن يعمل على إنهاء الاحتلال ووضع حدّ للممارسات اللاإنسانية ، فضلا عن إجبار اسرائيل على التوقف عن ممارساتها الاستيطانية العنصرية ، وخاصة أن الإدانات العديدة التي صدرت عن مختلف الهيئات الدولية لم تعد كافية لمواجهة تلك الممارسات .

وفي هذه المناسبة ، فإننا نطالب اليوم المجتمع الدولي أن يعمل بكل ما في وسعه لإلزام اسرائيل وجنوب افريقيا باحترام بنود العهدين الدوليين لحقوق الانسان بدقة وعلى أكمل وجه ودون أدنى تأخير ، حرصا على السلام والامن من جهة وتأكيدا لالتزامهما وتقيّدهما بأحكام ميثاق الامم المتحدة من جهة أخرى ، تلك الاحكام التي تهدف بالاساس إلى حماية الانسان من ويلات الحروب والتشريد والاضطهاد ، وغير ذلك من انواع التعسف والقهر .

وفي الختام أود أن أؤكد على التزام بلداننا بالمواثيق والمبادئ التي تكفل تامين حماية حقوق الانسان وحرياته الاساسية بهدف صيانة الكرامة الانسانية وحمايتها على أساس من الحرية والمساواة دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو العقيدة وتجدد دولنا العهد ببذل الجهود الاقليمية والدولية بالتعاون مع الدول والشعوب كافة في سبيل وضع أحكام هذه المواثيق موضع التنفيذ وفق ترتيبات دولية للإشراف على التنفيذ وتعزيز الوعي العام باهمية الحماية الدولية لحقوق الانسان .

إن تحقيق هذه الغاية المشتركة للبشرية جمعاء لن يتاتى إلاّ بفضل وعي المجتمع الدولي ، وحرص شعوب الارض قاطبة وسعيها الدؤوب من اجل رفع راية حقوق الانسان على كل ركن من اركان المعمورة وترجمة اهداف ومبادئ العهدين الدوليين إلى واقع ملموس تعيشه جميع شعوب العالم في ظل الامن والسلم والاحترام الطبيعي والكامل لحقوق الانسان .

السيد هوسليد (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني ، بهذه المناسبة الرسمية للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد الجمعية العامة للعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان ، أن أتكلم نيابة عن بلدان الشمال الاوروبي الخمسة ايسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وبلدي النرويج .

لقد اثبت التاريخ ان اهداف السلم والامن والتنمية تتطلب احترام حقوق الانسان وسيادة القانون . وهذا يتطلب تصرفا جماعيا عالميا .

إن الدول بقبولها لميثاق الامم المتحدة تقبل ايضا ان انتهاكات حقوق الانسان تشكل شاغلا مشروعا بالنسبة للامم المتحدة وفي الواقع شاغلا ضروريا إذا ما اريد للمنظمة الوفاء باغراضها والحفاظ على مصداقيتها .

وهذا الشاغل يجب ان يكون شاغلا عالميا ونزيها ، كما يجب أن يمتد على نحو متساو إلى كل الانتهاكات حيثما تقع وايا كان النظام السياسي او الاجتماعي او الديني الذي تقع في إطاره . وبعبارة اخرى ، إن جهود الامم المتحدة الرامية إلى حماية حقوق الانسان والنهوض بها لا تشكل تدخلا في الشؤون الداخلية للدول .

واليوم ، بعد مرور ٢٥ سنة على اعتماد العهدين ، مازالت اكثر من ٦٠ دولة عضوا في الامم المتحدة ليست اطرافا فيهما . ولم تنضم إلى البروتوكولين الاختياريين المتعلقين بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إلاّ اقلية من الدول الاعضاء . وها نحن مرة اخرى نحث كل الدول التي لم تنضم بعد إلى هذين الصكين على إعادة النظر في موقفها واتخاذ تدابير صحيحة لإزالة اي عقبات متبقية على طريق انضمامها إليهما او تصديقها عليهما .

إن نشاط الامم المتحدة في ميدان حقوق الانسان قد حقق نتائج هامة . فالعهدان قد وسّعا من نطاق التزامات الدول الاعضاء وعزّزاه وعمّقاه . ومع ذلك يمكن ان يصبح عمل الهيئات القائمة على تنفيذهما - كما تدرك هي نفسها ذلك جيدا - اكثر فعالية . وعلى العموم هناك حاجة ملحّة إلى تعزيز آلية حقوق الانسان في الامم المتحدة بزيادة حجم الموارد المتاحة .

إن بلدان الشمال الاوروبي تعتقد انه يجب تركيز الجهود الآن على ضمان الاحترام العالمي لاحكام العهدين والتنفيذ الصارم لهما . ولابد من تناول هذه القضية ايضا بوصفها الهدف الاساسي للمؤتمر العالمي لحقوق الانسان .

إن الانجازات التي حققتها مؤخرا الحركات الشعبية والديمقراطية في عدد من البلدان التي صدقت على العهدين منذ وقت طويل قد برهنت على أن التصديق في حدّ ذاته لا يرقى إلى مستوى التنفيذ . فتنفيذ المبادئ الاساسية لحقوق الانسان كما هو مقنّن في العهدين هو مسؤولية كل الدول ، ويجب ، وأكرر ، يجب أن يكون الاولوية الاساسية للتسعينات .

وإذ نبتهج بانتصار مُثُل حقوق الانسان العليا على العديد من الانظمة التي انتهكت حقوق الانسان على نحو منتظم شامل ، يتعين علينا - مع ذلك - ألاّ نغفل - في الوقت ذاته - أن الكراهية والعدوان والتعصب وأوجه الإجحاف الاقتصادي والاجتماعي لاتزال تمثل تربة خصبة لانتهاكات حقوق الانسان .

ولا ينبغي الاحتفال بالذكرى السنوية للعهدين الدوليين لحقوق الانسان دون الاشادة اللازمة بالمدافعين عن حقوق الانسان ، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ، وإسهاماتهم الحيوية في القضية النبيلة التي خدمها العهدان : قضية كرامة الانسان . فلولا التفاني المجرد من جانب المنظمات غير الحكومية وغيرها من المدافعين عن حقوق الانسان لما أمكن - دون شك - تحقيق هذا القدر من التقدم الذي نحتفل به . إننا نجل المدافعين عن حقوق الانسان الذين ضحوا بالنفس والنفيس في سبيل هذه القضية السامية . وتتجه أفكارنا وتضامننا إلى الذين يذوقون الامرّين في هذه اللحظة في المعتقلات أو يُحرمون من ممارسة حقوقهم الاساسية .

واخيرا ، تود بلدان الشمال الاوروبي ان تعرب عن املها في ان تعتمد الجمعية العامة بالتزكية مشروع الاعلان (A/46/L.48) الذي قدمناه بهذه المناسبة . إننا نرى ان هذه الخطوة من شانها ان تشكل تاكيدا صحيحا من قبل المجتمع الدولي للالتزام العالمي بحماية حقوق الانسان المجسدة في المعهدين وبتعزيزها بوصفها تراثا مشتركا للبشرية .

السيد اوبريان (نيوزلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن اتكلم اليوم بالنيابة عن حكومات استراليا وكندا ونيوزيلندا .

إن وضع صك دولي لحقوق الانسان - أي الإعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدان الدوليان الخاصان بحقوق الانسان اللذان نحتفل بهما اليوم - يمثل أحد أعظم انجازات المنظمة .

في أعقاب الدمار والمآسي التي خلفتها الحرب العالمية الثانية ، كانت الحاجة الى تعزيز وحماية حقوق الانسان محطّ اهتمام من صاغوا ميثاق المنظمة لإنقاذ الاجيال المقبلة من تلك الويلات ذاتها . ومن ثم بدأ ميثاق الامم المتحدة عهدا جديدا اعتُرف فيه بأن العدالة الاجتماعية والتحرر من الفقر والفاقه ليسا أساسيين لحفظ كرامة الانسان وقيمته فحسب ، ولكنهما أيضا شرطان مسبقان لصون السلم والامن الدوليين .

واليوم نشيد بحكمة من صاغوا هذين العهدين وبُعد نظرهم وانسانيتهم . وحيث انهما يشكلان أول معاهدتين دوليتين شاملتين وملزمتين قانونا في ميدان حقوق الإنسان ، فهما يمثلان حجر الزاوية في عملية إنجاز هدف الميثاق وهو التمتع العالمي بحقوق الانسان . فهما يضفيان معنى حقيقيا على تنفيذ التعهد الوارد في الميثاق ، وينشآن آليات فعالة ، بـ :

"أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الاساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية" و "أن ندفع بالرقيّ الاجتماعي قدما ، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية افسح" .

وقد انضمت جميع الدول تقريبا إلى صك واحد على الاقل من هذين الصكين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان ، وأقرّ ثلثا الدول تقريبا العهدين الشاملين اللذين نحتفل بهما اليوم . لقد قطعنا شوطا طويلا حقا منذ عهود كان فيها الرق ، أو الحق المقدس للملوك ، أو المركز الادنى للمرأة ، أو تدني أعراق معينة ، أو تدني الفقراء - جزءا من "القانون الطبيعي" . إن حقيقية أن الدول الاعضاء كلها تعترف بأن التمييز القائم على أساس العرق أو الجنس أو الدين أمر غير مقبول ، وحقيقة أننا جميعا نرفض

التعذيب ، وحقيقة أن إرادة الشعوب تعتبر مصدر مشروعية الحكومات ـ تدلل بحد ذاتها على أثر المعايير الدولية المكرسة في العهدين .

وفي هذه المناسبة ، يتعين علينا أيضا أن نشيد بجميع من عملوا بلا كلل منذ اعتماد هذين الصكين سعيا إلى تحويل الالتزامات القانونية إلى حقائق مألوفة . ونحن نشمل بالذكر الخبراء المستقلين الذين أوكلت إليهم الدول الاعضاء مهمة رصد الامتثال لهذين العهدين . ولا يمكن الاستخفاف بأهمية الاثر المترتب على الاستعراض الذي قاموا به للقوانين والممارسات الوطنية . وتدرك بلداننا الثلاثة ذلك من واقع خبراتنا في توفير التقارير الدورية ، ومن الاشتراك في المناقشات التي تلت ذلك مع لجنة حقوق الانسان ، ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وتوفر آلية الشكاوى الفردية المنصوص عليها في البروتوكول الاختياري الاول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حماية إضافية للمواطنين في بلداننا . وقد انضمت استراليا مؤخرا إلى كندا ونيوزيلندا فاصبحت طرفا في هذا البروتوكول الاختياري .

وعلى غرار بلدان الشمال الاوروبي ، ترى بلداننا الثلاثة أن من الصحيح أن نسلّم أيضا بعمل المنظمات غير الحكومية في هذه المناسبة بصفة خاصة . فهي تضطلع بدور حيوي بتقديم المساعدة وتوفير المعلومات لهيئات الرصد والحكومات في عملية الإبلاغ .

وهذه فرصة لان نتطلع قدما إلى المستقبل وننظر في الطرق التي يمكن بها لجهودنا الجماعية أن تتابع تعزيز تنفيذ هذين العهدين . ومازال هذا يشكل أحد التحديات الرئيسية في الشؤون الدولية المعاصرة .

وكما قال الامين العام في تقريره السنوي الى هذه الجمعية منذ ثلاثة أشهر ـ وهي آخر فترة في ولايته اللامعة ـ يوجد الآن اهتمام دولي متزايد بإيجاد نظام عالمي لحقوق الانسان ، وبخلق وعي أكبر بأن هذا النظام هو أحد الاسس الرئيسية للسلم الدائم . ويوفر العهدان أساسا ثابتا يمكن مواصلة العمل عليه . وقد انتهت العملية التشريعية تقريبا . وأضحى التحدي الذي نواجهه الآن هو تحويل المعايير الواردة في العهدين الى حقيقة واقعة بالنسبة للجميع .

وتتطلع بلداننا الثلاثة الى اليوم الذي تنضم فيه كل الدول الاعضاء في هذه المنظمة الى هذين الصكين . ونحن نأمل أن يوفر المؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي يعقد في عام ١٩٩٣ قوة دفع للانضمام العالمي الى هذين الصكين الاساسيين الخاصين بحقوق الانسان ، وأن تحاول الدول الانتهاء من الخطوات القانونية اللازمة لتتمكن من الانضمام الى هذين الصكين في تلك المناسبة أو قبلها . ويحدونا الامل أيضا أن تنظر الدول في امكانية الانضمام إلى البروتوكولين الاختياريين .

إن تأدية هيئات المعاهدة لوظائفها بفعالية تعد أمرا اساسيا لتحقيق التمتع بالحقوق المنصوص عليها في العهدين ، ومن ثم ، يعد هذا تحديا ينبغي للامم المتحدة أن تواصل التصدي له .

ومازالت المناقشات المفاهيمية تجرى أيضا بشأن تنفيذ العهدين . ونحن على علم جميعا بالتناقش بشأن ما إذا كانت مجموعة ما من الحقوق أكثر أهمية من المجموعة الاخرى أو أن التمتع بمجموعة من الحقوق متوقف على التمتع بالمجموعة الاخرى .

ونحن نأمل أن هذه المناسبة ، من خلال تشجيعنا على التفكير مليا في تاريخ ومقاصد هذين العهدين ، ستساعدنا على الانتقال الى مرحلة تتجاوز نقاش الماضي العقيم . فقد أُحكمت صياغة العهدين معا . وهما يكملان بعضهما بعضا . وباتت نقطة الانطلاق لكليهما أن ندرك :

"أن تهيئة الظروف المناسبة لاتاحة تمتع كل انسان بحقوقه" - أو حقوقها - "الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل تمتعه بحقوقه" - أو تمتعها بحقوقها - "المدنية والسياسية هي السبيل الوحيد ... لتحقيق المثل الاعلى المتمثل في الشخص الانساني الحر المتحرر من الخوف والعوز" . (قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ (د - ٢١) ألف ، المرفق ، الديباجة)

وهذه التطلعات ثابتة ولا تتغير ، وتناسب الآن مقتضى الحال عن حق مثلما كانت منذ ٢٥ عاما مضت . فمن جهة ، توجد الرغبة في الحرية الفردية والنظام الديمقراطي ، ومن جهة اخرى ، توجد الرغبة في تحسين مستويات المعيشة .

وفي إطار هذا الفهم ، دعونا نعمل سويا ونخطو الى الامام على مدى الاعوام الخمسة والعشرين القادمة وما بعدها لإيجاد الوسائل العملية الكفيلة بالتوصل إلى إعمال جميع حقوق الانسان المجسدة في هذين المكين . وينبغي لنا أن نتقدم بنشاط وبالالتزام المشترك على جميع الجبهات من أجل حماية وتعزيز جميع الحقوق المنصوص عليها في العهدين على السواء .

السيد ايردوي (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشرفني اليوم ، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان ، أن أخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا . فهذا الاحتفال يتيح لنا الفرصة للتأمل العميق في مغزى هذين العهدين بالنسبة لمجتمع الامم ، وبصفة خاصة لبلدان أوروبا الوسطى .

ولقد اعتمدت الجمعية العامة ، في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٦ في ظل ظروف سياسية تختلف اختلافا جذريا عن تلك السائدة اليوم ، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، فضلا عن البروتوكول الاختياري . وقد أمكننا إثر دخول هذه الصكوك حيز النفاذ بعد مضي عشرة أعوام ، أن نبدأ التكلم عن وجود أساس قانوني دولي لحقوق الإنسان ، يتضمن الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وهذين العهدين . وتعد تلك المجموعة من الوثائق بمثابة أساس وإطار قانوني لنظام شامل يتألف من صكوك حقوق الإنسان يمكن متابعة تطويره آنئذ . ومن ثم ، لا ينبغي لنا اليوم أن نقتصر هنا على تمجيد مزايا هذين العهدين اللذين يتميزان حتما بآثار التسويات التوفيقية الصعبة آنذاك ، بل ينبغي لنا أيضا أن نؤكد تأثيرهما الإيجابي الذي مارساه على التشريعات التي صدرت فيما بعد في مجال حقوق الإنسان . وهكذا ، وعلى سبيل المثال ، إن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ذاته ، قد أُثريَ بالبروتوكول الاختياري الثاني الخاص بإلغاء عقوبة الإعدام ، الذي دخل حيز النفاذ في ١١ تموز/يوليه من هذا العام .

ورغم مشاركة ما يقرب من ١٠٠ بلد كاطراف في العهدين ، فإن إضفاء الطابع العالمي عليهما مازال بعيد المنال . بيد أن المجتمع لم يعد على استعداد اليوم للسكوت على الحكومات التي تقاوم أحكام هذين العهدين مقاومة علانية أو مقاومة مستترة نوعا ما . فهذه المواقف لا تنتهك صكوكا دولية كبرى فحسب ، بل أنها تمثل أيضا تحديا لمجتمع الامم . ونستطيع أن نقول بحق أن الإعلان العالمي أصبح يمثل ، مع هذين المكين الدوليين ، مدونة لقواعد السلوك تنطوي لا على التسليم فحسب بشرعية الاهتمام بالامر واتخاذ موقف دولي في مواجهة انتهاكات حقوق الانسان بل أيضا على تسليم بالالتزام السياسي والاخلاقي بالوقوف في وجه هذه الانتهاكات . ويجب أن تتصرف الامم المتحدة على نحو لا يترك مجالا للاستناد إلى أية ذريعة أو لاي مبدأ من المبادئ ، التي تحكم العلاقات بين الدول لتبرير أو إخفاء أو إنكار انتهاكات الحقوق الاساسية التي تلحق بالافراد أو المجموعات أو الشعوب .

ويمكن للعهدين أن يكتسبا ملامح ودلالة محددة في بعض الاوضاع الجغرافية - السياسية . ففي أوروبا الوسطى ، على سبيل المثال ، كان العهدان يعتبران عند اعتمادهما بمثابة فاكهة محرّمة تقريبا ، كما أنه لم يكن لهما سوى أثر محدود على أوضاع حقوق المواطنين . بيد أن هذه الحالة وما صاحبها من إحباط قد تلاشت بصورة اكثر فاكثر على مدى السنين وحلت محلها بصورة متزايدة الحاجة للعمل من أجل تامين حقوق الافراد وحرياتهم وبذل جهود اكثر التزاما في هذا المضمار . وليس من قبيل المبالغة أن نقول أن الحجية والمكانة الحقيقيتين للعهدين إنما أرساهما المواطنون بانفسهم ممن أصبحوا على وعي بحقوقهم وفرصهم . وبالنسبة للملايين من أولئك المواطنين في وارسو أو براغ أو برتيسلافا أو بودابست ، تصبح المبادرات والتصرفات التي تعبّر عن تطلعاتهم المشتركة إلى الديمقراطية وتعلّقهم بالحرية شيئا طبيعيا ومالوفا بصورة متزايدة .

ولم تكن المسيرة التي بدأت بخطوات أولى متواضعة وأدت إلى المنعطف الديمقراطي السلمي ثم إلى الانتخابات الحرة ، بمسيرة سهلة . وكنا نعيش في حقبة كانت

مجرد الاشارة فيها إلى الحقوق والحريات الاساسية تعتبر على الفور أعمالا معادية للحكومة ، وهي حقبة سياسة القوة العملية ، حقبة كانت بعض ساحات الاعدام تبدو فيها قائمة على دعائم لا تتزعزع .

وفي هذا السياق ، لابد من الاشارة إلى المكاسب التاريخية التي حققتها عملية مؤتمر السلم والتعاون في أوروبا ، الذي تبيّن أنه كان من أكثر الوسائل فاعلية في كسر طوق الجمود في الشرق ، وفي تصدع استحكامات المجتمعات المغلقة في المنطقة ، والتعجيل بالتالي بانهيارها . ولقد شاركت مبادرات المجتمعات المدنية ، والحركات المنشقة المستقلة عن السلطة ، ومجموعات هلسنكي الشهيرة في تحقيق هذا التغيير الكبير في الاوضاع السياسية في شرق أوروبا . ولقد كانت وثيقة هلسنكي الختامية لعام ١٩٧٥ التي تستند بدورها إلى وثائق الامم المتحدة المتعلقة بحقوق الانسان ، بما في ذلك العهدان الدوليان ، إحدى القوى المحرّكة لهذه الاحداث .

ومن بين أهم الدروس المستخلصة من التغيرات التي جرت في وسط أوروبا درس مؤداه أن من المتعذر في غياب الحقوق المدنية والسياسية ، تفسير وتطبيق الحقوق الاجتماعية والثقافية ، وانه بدون المشاركة الكاملة للفرد واحترام حقوق الانسان وحرية الاختيار لن تكون هناك أي بدائل حقيقية تتيح التنمية ويمكن أن يُكتب لها البقاء . ونحن نعلم أن التغيرات السياسية لا توفر سوى الإطار للممارسة الكاملة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . بيد أن وجود آلية ديمقراطية في دولة يسودها القانون يوفر لنا الفرصة للتغلب على المصاعب الاقتصادية كيما يتسنى لنا أن ننهض بنضالنا ضد الظلم الاجتماعي ومظاهر التعصب التي عادة ما تقترن به .

أما الدرس الثاني الذي أكدته هذه الاحداث ، فهو أن من الممكن تماما أن يكفل بالوسائل السلمية انتصار الحقوق التي ينص عليها العهدان ، بما في ذلك الحق في انتخابات حرة . وهذه الاعمال لا يمكن أن تكون غاية في حد ذاتها ، حيث أن احترام الارادة الشعبية لابد وأن يسود بدوره في حقبة ما بعد الانتخابات ، وأن يصبح جزءا عضويا لا يتجزأ من الحياة اليومية للمجتمع بأسره .

إن مستوى تنفيذ الصكوك الدولية هو الذي يكسبها اهمية حقيقية . وفي هذا السياق ، نرحب بانشطة الاجهزة التي انشاها العهدان . وتمثل المجموعة الكاملة من اليات رقابة الامم المتحدة في مجال حقوق الانسان ، وهي مجموعة قائمة استنادا إلى احكام العهدين ، اداة مزدوجة الغرض ، فهي توجه التحذير وتقدم المساعدة في آن واحد . ويتمثل هدفها الوحيد في استعادة حقوق الافراد والمجتمعات . وكيما تؤدي هذه الاليات عملها على نحو مرضٍ ، لابد من التعاون الإيجابي من قبل جميع الدول ، ومن تامين الموارد البشرية والمالية اللازمة . وإننا لعلى ثقة من أن المؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان المقرر عقده في برلين في ١٩٩٣ سوف يسهم ، ضمن جملة أمور ، في تكملة عملية التحقق من تطبيق الحقوق التي ينص عليها العهدان . إن حقوق الانسان والحريات الاساسية لجميع الافراد لهي من اكبر تحديات القرن العشرين . وبعد الثورة الكبيرة التي شهدناها في نهاية هذا القرن ، فإننا أصبحنا فيما يبدو في وضع أفضل - اكثر انفتاحا واقل جمودا - لإكمال نضالنا المشترك العظيم من أجل بقاء حضارتنا والدفاع عن قيّمها .

السيد كرنكل (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نحتفل اليوم بالذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

وهذان المكان يمثلان ، مع الإعلان العالمي لحقوق الانسان ، الاساس الذي تقوم عليه انشطة الامم المتحدة وجهودها لضمان وحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية . إن حقوق الانسان والحريات الاساسية ، التي ينص عليه العهدان الدوليان ، تشكلا كلا لا يتجزأ وتترابط عناصره بعضها ببعض برباط لا ينفصم . وينبغي الا يعفي تعزيز فئة من الحقوق وحمايتها الدول او يستثنيها من التزامها بتعزيز وحماية الفئة الاخرى .

ويتطلب تطبيق المعايير القائمة لحقوق الانسان وزيادة تطويرها اساسا صلبا وإطارا قانونيا دوليا له طابع عالمي . وهذا الاساس الجوهري يتمثل في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وفي البروتوكولين الاختياريين ، فضلا عن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ويتعين على جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة أن تبذل قصارى جهودها لتعزيز الطابع العالمي للعهدين وبروتوكوليهما الاختياريين وإمكانية تطبيقهما على مستوى العالم .

إن الحماية الكاملة لحقوق الإنسان أمر ضروري لصون السلم والامن . وقد ذكر الامين العام في الرسالة التي وجهها بمناسبة يوم حقوق الإنسان ما يلي :

"إن زيادة الوعي بحقوق الإنسان قد أحدثت اعترافا دوليا جديدا بالحاجة إلى التوفيق بين مبدأ سيادة الدول البالغ الاهمية وضرورة حماية حقوق الإنسان وتعزيزها . ولم يعد في إمكان العالم السماح بانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع وبشكل منتظم ولا باللامبالاة إزاء معاناة البشر . وهذه الاهانات الموجهة إلى البشرية يجب التصدي لها سريعا بإجراءات تصحيحية ، وخصوصا في حالة تعرض السلم للخطر" . (بيان صحفي SG/SM/4667)

ويتعين على جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى العهدين الدوليين ، والتي لم تنظر بعد في الانضمام إلى البروتوكولين الاختياريين للعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، أن تفعل ذلك .

لقد حدد للجنتين اللتين أنشئتا بموجب العهدين دور هام - بل أساسي - هو الإشراف ومساندة الدول الاطراف في سبيل التنفيذ الكامل لهذين الصكين . ورغم تزايد عدد عمليات التصديق والانضمام إلى المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان ، ودخول صكوك جديدة حيز التنفيذ في هذا المجال ، فإن مسألة فعالية اداء الهيئات التعاهدية التي أنشئت بموجب صكوك الامم المتحدة لحقوق الإنسان هي مسألة ملحة ينبغي أن تحظى باهتمام الامم المتحدة بشكل متواصل .

وينبغي مواصلة تعزيز الإجراءات والاليات المتوافرة في الامم المتحدة ، كما أن وضع نهج جديدة وابتكارية أمر ضروري لسد الفجوة الواسعة بين الآمال والواقع في ميدان حقوق الإنسان . وستأخذ النمسا بزمام المبادرة بتقديم اقتراح بشأن هذه الآلية الجديدة إلى الدورة القادمة للجنة حقوق الإنسان .

وبمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للعهدين الدوليين لحقوق الإنسان ، ينبغي أن نجري تقييما صريحا وصادقا لسبل ووسائل ضمان تمتع الجميع بالديمقراطية ، وحقوق الإنسان ، والتنمية ، بدون تمييز على أساس العنصر ، أو اللون ، أو الجنس ، أو اللغة ، أو الدين ، أو الرأي السياسي أو غيره من الآراء ، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي ، أو غير ذلك من المعايير .

وقد شهد العالم تغييرات جذرية . ولم يعد في إمكان الدول أن تنكر على مواطنيها التمتع الكامل بحقوق الإنسان وحرياته الاساسية . ولهذا السبب فإن الإعراب عن القلق بشأن أوضاع حقوق الإنسان وحماية الاشخاص المعرضين لانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع وبشكل منتظم لم يعد من الممكن تفسيره على أنه تدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة .

وما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله لإعمال ابسط الحقوق الاساسية ولضمان الاداء السليم لالية حقوق الإنسان في الامم المتحدة . وعلى جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة التزام بالإسهام في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها . وذلك الالتزام ينبغي ألاّ ينظر إليه على أنه عبء ، بل على أنه تحد وواجب تجاه مواطنيها وتجاه المجتمع الدولي . والنمسا على استعداد للإسهام بنصيبها ، مع جميع الدول الاخرى الممثلة هنا اليوم ، في إرساء ثقافة عالمية لحقوق الإنسان وحرياته الاساسية .

الرئيس : ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/46/L.48 .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تودُّ أن تعتمد مشروع القرار ؟

اعتمد مشروع القرار A/46/L.48 (القرار ٤٦/٨١) .

الرئيس : أُعلن اختتام الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والبروتوكولين الاختياريين للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

البند ٣٥ من جدول الاعمال (تابع)

الحالة في الشرق الاوسط : مشاريع القرارات (A/46/L.49 و L.50 و L.51)

الرئيس : أودُّ أن اذكّر الممثلين بان المناقشة حول هذا البند قد اختتمت في الجلسة العامة ٥٧ ، المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر .

ومعروض على الجمعية بصدد هذا البند ثلاثة مشاريع قرارات صدرت في الوثائق A/46/L.49 و A/46/L.50 و A/46/L.51 .

أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا ليعرض مشاريع القرارات الثلاثة .

السيد الاركون دي كيسادا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

يشرفني أن أعرض ، بالنيابة عن المقدمين ، مشاريع القرارات الواردة في الوثائق A/46/L.49 و A/46/L.50 و A/46/L.51 والمطروحة في إطار البند ٣٥ من جدول الاعمال "الحالة في الشرق الاوسط" .

وأودُّ أن أشير إلى أنه ينبغي إدراج اسم افغانستان وماليزيا وكوبا في قوائم مقدمي مشاريع القرارات الثلاثة جميعها ؛ وينبغي إضافة البحرين إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/46/L.50 ؛ كما ينبغي إضافة باكستان واندونيسيا إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/46/L.51 ؛ وينبغي عدم ظهور اسم السودان في قائمة مقدمي مشروع القرار A/46/L.50 .

ويرى مقدمو مشاريع القرارات أن هذه المشاريع التي اتشرف بعرضها بالغة الاهمية نظرا للظروف السائدة في الشرق الاوسط ، وفي ضوء التغييرات التي طرأت على الوضع الدولي ، والاحداث التي شهدتها المنطقة منذ انعقاد الدورة الخامسة والاربعين ، والوضع الذي ما زال سائدا في الشرق الاوسط* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد بنانيتش (توغو) .

إن الحالة التي خلقتها اسرائيل في المنطقة كانت موضوع قرارات عديدة ، قرارات للجمعية العامة وقرارات لمجلس الامن . ومما يدعو إلى الاسف أن النداءات المتكررة الموجهة إلى الدولة القائمة بالاحتلال ، ليس فقط بإعادة الاراضي المحتلة بما فيها القدس ولكن أيضا بالامتناع عن أي عمل يمكن أن يعيق تحقيق سلم عادل ودائم ، مثل إقامة المستوطنات في تلك الاراضي ، تظل نداءات لا تلقى آذانا صاغية .

وفي السنتين الاخيرتين وفي أكثر من مناسبة دُعي مجلس الامن للنظر في مختلف أنواع الانتهاكات التي ارتكبتها الدولة القائمة بالاحتلال في الاراضي المحتلة . وعلى الرغم من الصعوبات التي وضعت في طريق مجلس الامن ، فقد اعتمد المجلس عددا من القرارات التي تبين بجلاء أن اسرائيل لا تزال تواصل سياستها القائمة على الانتهاك متجاهلة نداءات المجتمع الدولي . وفي هذا الصدد ، لا يسعنا إلاّ أن نشير في هذه المناسبة إلى أن مجلس الامن يواصل تطبيق معيار مزدوج فهو يعتمد من ناحية مجموعة عريضة من القرارات التي تفرض تدابير قسرية ضد دول معينة ، وبصفة خاصة عندما يكون هذا متمشيا مع مصلحة بعض الاعضاء الدائمين ، بينما يعطي حصانة مطلقة من العقاب لتصرفات ترتكبها دول أخرى مُعترف بأنها منتهكة للقانون الدولي ، مثل اسرائيل .

ومع أن من الضروري أن نذكر جميع قواعد ومبادئ القانون التي تنتهكها الدولة القائمة بالاحتلال ، فلعل أهم جانب هو إبراز الانتهاكات المستمرة لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ من جانب تلك الدولة . فلا يزال الشعب الفلسطيني الذي تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية ، دون شك ، ممثله الشرعي ، يتعرض لاقسى الهجمات . وواجبنا الاساسي هو أن نعمل ليس فقط من أجل حماية هذا الشعب ولكن أيضا من أجل أن نكفل له ممارسة حقوقه السيادية الكاملة دون عائق .

إن مشاريع القرارات التي أتشرف بعرضها تؤكد بوضوح من جديد أن قضية فلسطين هي لب الصراع في الشرق الاوسط وتوضح بجلاء أن السلم في تلك المنطقة لا يتجزأ وأنه يجب أن يقوم على أساس حل متكامل وعادل ودائم للصراع ، تحت إشراف الامم المتحدة وعن طريق تدابير تكفل الانسحاب الكامل غير المشروط لاسرائيل من الاراضي الفلسطينية التي

احتلتها منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس ، ومن الاراضي العربية المحتلة الاخرى ، بما في ذلك هضبة الجولان التي يعتبر ضمها من جانب الدولة القائمة بالاحتلال عملا غير شرعي على الاطلاق ، ومن ثم ينبغي اعتباره قرارا لاغيا وباطلا وعديم المفعول من الوجهة القانونية .

وبالاضافة إلى ذلك ، تؤكد نصوص مشاريع القرارات عدم مشروعية قرار اسرائيل بفرض قوانينها وولايتها وادارتها على القدس ، إنها تؤكد أن هذا القرار لاغ وباطل وليست له أية شرعية على الاطلاق .

وفي سياق مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية العامة ، نود أيضا أن نؤكد على ضرورة امتناع جميع الدول عن تقديم المساعدة السياسية أو الاقتصادية أو المالية أو العسكرية أو أي نوع آخر من أنواع المساعدة إلى اسرائيل ما دام النظام الاسرائيلي يواصل احتلاله غير المشروع لفلسطين وللاراضي العربية الاخرى ، ويواصل تعريض سكان تلك الاراضي لاعمال الإرهاب ويستمر في ممارساته التي ترمي إلى إدامة احتلال تلك الاراضي وترسيخ ضمها من جانب دولة اسرائيل .

واخيرا ، يود مقدمو مشاريع القرارات هذه أن يؤكدوا على أهميتها في سياق الاحداث التي تؤثر على الحالة في الشرق الاوسط . فلئن كانت تُبذل الآن من ناحية جهود لإيجاد حل تفاوضي للصراع الذي يمزق المنطقة منذ عقود ، فإن من المفارقات أن نرى بوضوح استمرار الممارسات الاسرائيلية ، بما في ذلك ممارساتها التمييزية ضد السكان الاصليين في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى التي تحتلها ، في انتهاك الحقوق المشروعة لسكان تلك الاراضي ، شانها في ذلك شان السياسة التوسعية التي تمارسها والتي لا تزال تشكل خطرا يهدد جيرانها ، ومن ثم يهدد السلم والامن في المنطقة .

ولهذا السبب فلئن كنا نأخذ في الاعتبار الاحداث التي تقع في المنطقة ، فإن مشاريع القرارات المقدمة ، بالمقارنة بقرارات الجمعية العامة في العام الماضي بشان هذا البند ، تتضمن تغييرات يمكن ادراكها بسهولة . وقد أوضحنا ، نحن مقدمي

هذه المشاريع موقفنا بجلاء في النصوص التي أتولى عرضها . كذلك تبين هذه النصوص موقف الجمعية العامة ومجلس الامن حيال سياسات اسرائيل وممارساتها ، التي تشكل عنصرا اساسيا وسلبيا في الحالة في الشرق الاوسط .

ويبقى عليّ الآن أن أضع هذه النصوص أمام الجمعية ، بالنيابة عن مقدميها ، وأن أوصي باعتمادها كقرارات . بيد أنني أودّ مع ذلك أن أذكر أن مقدمي مشاريع القرارات يرجون ألاّ تبتّ الجمعية العامة في هذه المرحلة في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/46/L.50 مع احتفاظهم بحقهم في طلب اعتماده في مرحلة أخرى لاحقة أثناء الدورة الحالية* .

---

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

السيد عوض (الجمهورية العربية السورية) : إن وفد الجمهورية العربية السورية يؤكد في المرحلة الحالية طلب تأجيل التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/46/L.50 بتاريخ ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ والمعروض على الجمعية العامة والمتعلق بالجولان السوري المحتل مع الاحتفاظ بحقنا في طرحه خلال الدورة الحالية السادسة والاربعين في ضوء نتائج عملية السلام .

ومن جهة اخرى ، فان الوفد السوري يعتبر القرار ٤٧/٤٦ واو الذي اتخذته الجمعية العامة في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ملبيا لما تطلبه سوريا في الوقت الحاضر من مواقف مؤيدة وواضحة للدول الاعضاء إزاء احتلال اسرائيل للجولان السوري وبطلان القوانين والتشريعات التي فرضتها اسرائيل عليه منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن . وفي هذا السياق يود الوفد السوري أن يعبر عن شكره وتقديره العميق للدول التي صوتت لصالح القرار ٤٧/٤٦ واو والبالغ عددها ١٥٣ دولة .

الرئيس : نشرع الآن في النظر في مشروعي القرارين .

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الاول في إطار تعليل التصويت قبل التصويت أود أن أذكر الوفود أنه ، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، يقتصر تعليل التصويت على عشر دقائق وتدلي به الوفود من مقاعدها .

السيد باي باكر (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم باسم الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية .

إن وجهات نظرنا في المبادئ التي ينبغي تطبيقها لحل النزاع في الشرق الاوسط قد تم الاعراب عنها بالكامل في بياننا حول هذا الموضوع في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر . وللدول الاثنتي عشرة تحفظات جدية إزاء مشروعي القرارين A/46/L.49 و A/46/L.50 . ويحدونا الامل في أن يؤدي تأجيل التصويت الذي طلب للتو على مشروع القرار A/46/L.50 الى وضع قرار يحظى بقبولنا جميعا .

وإننا نرحب التحسينات الكبيرة التي أدخلت على نص هذا العام ، مشروع القرار A/46/L.49 ، ولكننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء عدم التوازن وحقيقة أن مشروع القرار

هذا لا يعكس المبادئ الاساسية التي نعتبرها ضرورية لحل النزاع العربي - الاسرائيلي . ومع ذلك ، يسعدنا أن نؤيد مشروع القرار الثالث A/46/L.51 حول هذا البند ، ونود أن نشير في هذا الصدد الى الاهمية التي نعلقها على قرار مجلس الامن ٤٧٨ (١٩٨٠) .

الرئيس : تبت الجمعية العامة الآن في مشروعي القرارين المعروضين عليها .

ستبت الجمعية العامة أولا في مشروع القرار A/46/L.49 .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، البحرين ، بنغلاديش ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، كمبوديا ، الرأس الاخضر ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوبا ، قبرص ، جيبوتي ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بيرو ، الفلبين ، قطر ، جمهورية كوريا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ،

تونس ، تركيا ، أوغندا ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : استراليا ، بلجيكا ، بلغاريا ، كندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، استونيا ، فنلندا ، فرنسا ، المانيا ، هنغاريا ، ايسلندا ، ايرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، لاتفيا ، ليتوانيا ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، بولندا ، البرتغال ، رومانيا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : ألبانيا ، انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ، بربادوس ، بيلاروس ، بليز ، بنن ، جمهورية افريقيا الوسطى ، كوت ديفوار ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، فيجي ، اليونان ، غرينادا ، جامايكا ، اليابان ، ليبريا ، لختنشتاين ، ملاوي ، مالطة ، جزر مارشال ، ميكرونيزيا (ولايات - الاتحادية) ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، جزر سليمان ، اسبانيا ، توغو ، أوكرانيا ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أوروغواي .

أعتمد مشروع القرار A/46/L.49 بأغلبية ٩٣ صوتا مقابل ٢٧ صوتا مع امتناع ٣٧ عضوا عن التصويت (القرار ٨٢/٤٦ ألف)* .

---

* بعد ذلك ، أبلغت وفود انغولا والكاميرون والكونغو الامانة العامة انها كانت تنوي التصويت مؤيدة .

الرئيس : كما سبق أن أعلنت ، ستؤجل الجمعية العامة البت في مشروع القرار A/46/L.50 الى تاريخ لاحق .

ننتقل الآن الى مشروع القرار A/46/L.51 .

طُلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بيلاروس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، كمبوديا ، كندا ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، الدانمرك ، جيبوتي ، إكوادور ، مصر ، استونيا ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، ألمانيا ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لاتفيا ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لختنشتاين ، ليتوانيا ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، جزر مارشال ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، ميكرونيزيا (ولايات - الاتحادية) ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، هولندا ،

نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، جمهورية كوريا ، رومانيا ، رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : إسرائيل .

الممتنعون : بربادوس ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، الولايات المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع القرار A/46/L.51 بأغلبية ١٥٢ صوتا مقابل صوت واحد مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت (القرار ٨٢/٤٦ باء)*.

الرئيس : أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم . أود أن أذكر الوفود أنه ، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، يقتصر تعليل التصويت على عشر دقائق وتدلي به الوفود من مقاعدها .

أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الامريكية في نقطة نظام .

---

* بعد ذلك أبلغت وفود أنغولا وبربادوس والكاميرون الامانة العامة أنها كانت تنوي التصويت مؤيدة .

السيد راسيلماير (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يعالج القراران اللذان اتخذا للتو جوانب هامة من عملية السعي الى تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة في الشرق الاوسط . مع ذلك ، وكما أوضح وفد بلادي مرارا وتكرارا حين عرض هذا البند للتصويت في سنوات سابقة ، فان الطريقة الواقعية الوحيدة للتوصل الى تسوية شاملة لمشكلة الشرق الاوسط تتمثل في المفاوضات المباشرة بين الاطراف المعنية .

وتحت رعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، التقت أطراف النزاع في مدريد في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر وشرعت في مفاوضات ثنائية مباشرة ترمي الى تحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة في الشرق الاوسط .

واستؤنفت هذه المفاوضات في ٤ كانون الاول/ديسمبر ولا تزال جارية حتى الآن . ولا يشير مشروعا القرارين المعروضان علينا اليوم الى هذه التطورات الهامة التي لم يسبق لها مثيل . وفي الوقت نفسه ، لا يؤكد مشروعا القرارين A/46/L.49 و A/46/L.51 المبدأ التوجيهي لمؤتمر السلام وهو أن مستقبل الشرق الاوسط يتوقف على حكومات وشعوب المنطقة .

ومع أن بعض الفقرات التي نعترض عليها بصفة خاصة قد حذفت ، وبينما نحيط علما بالجهود التي بذلتها الوفود في هذا الصدد ، فقد صوتت الولايات المتحدة ضد مشروع القرار A/46/L.49 لأن نصه لا يشير الى محادثات السلام الجارية بين الاطراف . وهو يتناول العديد من المسائل التي ينظر فيها حاليا في اطار عملية السلام ويجب حلها من خلال عملية السلام . هذا اضافة الى أننا نعتبر أن مشروع القرار قد صيغ بلغة ونبرة غير متوازنتين في إدانتهما لطرف واحد من الاطراف المشاركة في المفاوضات .

وكما كانت ممارستنا في الماضي ، امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على مشروع القرار A/46/L.51 . ونعتقد ان مركز مدينة القدس ينبغي تحديده من خلال المفاوضات فيما بين الاطراف المعنية وكجزء من عملية سلام شاملة .

السيد غوفين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد عللت تركيا في المناقشة العامة موقفها بشأن الحالة في الشرق الاوسط وقد صوتنا ، وفقا لذلك الموقف المبدئي ، لصالح مشروعي القرارين A/46/L.49 و A/46/L.51 .

إلا اننا نود ان ندلي ببضع ملاحظات فيما يتعلق بمشروع القرار L.49 ، الذي اعتمد توا . في المقام الاول ، لاحظنا مع التقدير الجهود الكبيرة التي بذلها مقدمو مشروع القرار لاستيضاح بعض الفقرات التي كانت في الماضي موضع انتقاد الوفود . إلّا أن مشروع القرار لا يشير الى عملية السلم التي بدأها مؤتمر مدريد ولا الى المفاوضات الثنائية التي بدأت في واشنطن . وبذلك ، يعتبر هذا المشروع نصا غير كامل في رأينا . وتعلق تركيا أهمية قصوى على نجاح عملية السلم وكانت تفضل التنويه في مشروع القرار بهذا الحدث الهام على النحو الواجب .

وفيما يتعلق بالفقرة ١١ من نفس المشروع ، التي تشير الى العلاقات بين إسرائيل وبلد آخر ، يعتقد وفدي ان وجهات النظر المعرب عنها لا تعتبر من اختصاص الجمعية العامة .

السيد عوض (الجمهورية العربية السورية) : إن تصويت وفد الجمهورية العربية السورية بالموافقة على مشروع القرار الصادر بالوثيقة A/46/L.49 ، الصادر في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، لا يعني الاعتراف بإسرائيل التي لا تعترف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ولا تزال تحتل الجولان العربي السوري والاراضي العربية خلافا لقرارات الامم المتحدة وما تقضي به الشرعية الدولية .

السيد بودتسيرور (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : تجري مناقشات الجمعية العامة هذه السنة لمجموعة من المسائل المتصلة بإيجاد تسوية في الشرق الاوسط في مناخ جديد نوعيا ، يتسم بالآمال المتنامية

في إيجاد حل سياسي للصراع العربي الإسرائيلي . وقد نشأ هذا المناخ من الجهود المتواصلة لعديد من البلدان ، بما فيها التفاعل المثمر بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة واستعداد أطراف الصراع المعنية مباشرة للجلوس على طاولة التفاوض .

قبل شهر بدأت في عاصمة اسبانيا عملية تفاوضية يمكن ، بل ينبغي ، تطويرها في المستقبل . وتوفر تلك العملية فرصة فريدة لانجاز تسوية شاملة وعادلة للصراع العربي الإسرائيلي وتحقيق السلم الذي طال انتظاره في هذه الارض التي عانت الامرين . وقد تعزز هذا الامل باتخاذ الخطوات العملية الاولى ، وبصفة خاصة الاختتام الناجح لمرحلة مدريد لمؤتمر السلم في الشرق الاوسط والانتقال إلى المفاوضات الثنائية بين إسرائيل والعرب .

إن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، بوصفهما الرئيسين المناوبين لمؤتمر السلام ، يواصلان في الوقت الحاضر عملهما المشترك ومشاركتهما لدفع الجهود الرامية الى تحقيق تسوية شاملة وعادلة في الشرق الاوسط . وفي هذه الظروف تولي أقصى الاهمية لتنسيق كل الإجراءات ، على الصعيدين الوطني والدولي ، وبأكبر قدر من العناية لتتواءم مع الحقائق الجديدة التي بزغت يوم افتتاح مؤتمر السلام الدولي في مدريد .

وتعتقد أن الجمعية العامة ينبغي أن تحجم في هذه الدورة عن اتخاذ مواقف جامدة بشأن جوهر المسائل المتصلة بتسوية الشرق الاوسط ، وأن تنتظر لترى ما يسفر عنه بدء عملية السلم من نتائج عملية . وفي هذا السياق ، نرحب بقرار سوريا تأجيل التصويت على مشروع القرار A/46/L.50 .

إن اعتماد هذه الدورة للمجموعة التقليدية من القرارات الخاصة بهذا الموضوع ، والتي تتضمن أحكاما عديدة مثيرة للخلاف ، لن يكون ، في رأينا ، متسقا مع روح العصر ولا مع تعزيز نجاح عملية التفاوض .

والاتحاد السوفياتي ، إذ ياخذ ذلك بعين الاعتبار ، بوصفه رئيسا مناوبا لمؤتمر السلام ، قد امتنع عن التصويت على مشروع القرار A/46/L.49 . وبالطبع ، لا يعني هذا النهج أي تغيير في موقف الاتحاد السوفياتي الاساسي القائم على المبدأ إزاء مشاكل الشرق الاوسط .

السيد تخت - رافانشي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بينما يصوت وفدي لصالح مشاريع القرارات المعتمدة تحت البند ٣٥ ، يود ان يعرب عن تحفظاته فيما يتعلق بفقرات مشاريع القرارات هذه التي تنص على الاعتراف بالنظام الصهيوني .

السيد هاينوتشي (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد عللت النمسا موقفها بشأن الحالة في الشرق الاوسط أثناء المداولات الخاصة بهذا البند . إن موقفنا معروف جيدا وكان متسقا عبر السنوات . إننا نتشاطر الشواغل الاساسية ونوافق على العديد من ، وليس على كل ، العناصر الواردة في مشاريع القرارات المطروحة علينا . وبصفة خاصة لا يستطيع وفدي أن يؤيد العناصر التي يمكن أن تؤدي لا إلى تفاقم الحالة الراهنة فحسب ، ولكن أيضا إلى إعاقة السعي من أجل السلم .

ولهذا ، فإن النمسا ، بينما أيدت مشروع القرار A/46/L.51 ، اضطرت الى الامتناع عن التصويت على A/46/L.49 .

السيدة كاناس (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد امتنعت الجمهورية الارجنتينية عن التصويت على مشروع القرار A/46/L.49 ، لاننا مقتنعون بأن اعتماد الجمعية للقرارات في ظل الظروف الحالية ، لا يسهم قطعا في تهيئة مناخ موات لعملية السلم الجارية الآن بين أطراف الصراع العربي الإسرائيلي .

وأود في هذا الصدد أن أكرر مرة أخرى الاهمية التي يعلقها بلدي على عملية السلم التي بدأت في مدريد تحت رئاسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، والتي توفر فرصة فريدة تعبر دون شك عن التطلع الى مستقبل من السلم والوئام فيما بين الشعبين .

وفي هذا الوقت أود أن أؤكد وأؤيد الجهود الإيجابية التي بذلتها البلدان المشاركة في تقديم مشروع القرار A/46/L.49 ، لتغيير نصها وحذف الافكار والصياغات التي لا تيسر بلوغ هدف الحل العادل الثابت لهذا النزاع المؤلم . وفي هذا الصدد ، نعتقد أن من الحتمي أن تتصرف منظمتنا ، من خلال قراراتها ، بطريقة تتواكب خطاها فيها مع التغيرات الإيجابية الجارية على الساحة الدولية . وبهذه الطريقة فقط ستتمكن من مواجهة الصراعات التي لا تزال قائمة وتلك التي قد تنشب .

السيد عامر (الجماهيرية العربية الليبية) : لقد صوت وفد الجماهيرية العظمى لصالح القرارين A/46/L.49 و A/46/L.51 ، اللذين اعتمدا توا بشأن الحالة في الشرق الاوسط .

مع ذلك ، يود أن يسجل أنه يتحفظ على كل فقرة في هذين القرارين تشير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الى الاعتراف بالكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة .

السيد مونتانيو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن تصويت وفد المكسيك لدى النظر في البند المتعلق بالحالة في الشرق الاوسط كانت تحفزه دوما الرغبة في دعم المبادئ والمبادرات الهادفة لتحقيق سلم لا يتجزأ يستند إلى حل دائم وعادل وشامل للنزاع النازل بالمنطقة .

ولقد اعتبرنا دائما أن أية تسوية لمشاكل الشرق الاوسط ينبغي أن تكون نقطة انطلاقها التنفيذ الصارم لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ولاسيما القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣) . وفي هذا الصدد تتابع الحكومة المكسيكية بدقة شديدة تطور الاحداث في الشرق الاوسط وخصوصا الجهود التفاوضية المبذولة الآن . وفي الواقع أن عملية السلام التي بدأت في ٣٠ تشرين الاول/أكتوبر في مدريد قد حظيت بالدعم الحازم من الحكومة المكسيكية .

ووفد بلادي يعتبر النصوص الخاصة بالحالة في الشرق الاوسط والمعروضة على الجمعية العامة للنظر فيها هذا العام تشكل جهدا هاما من أجل التوصل إلى مصالحة من خلال اطراح الافكار واللغة الغريبة عن الروح التي تسود هذه المرحلة الدقيقة والحاسمة من العملية التفاوضية . ونعتقد أنه ينبغي لهذا الجهد أن يستمر وفقا للتغيرات الايجابية التي تجري في عملية السلام .

إن تصويتنا على مشروعي القرارين الواردين في الوثيقتين A/46/L.49 و A/46/L.51 يتماشى مع دعمنا الثابت للمبادئ التي ينبغي أن تحكم أي حل تفاوضي . ونحن نتفق على وجوب احترام أحكام القانون الدولي ومختلف القرارات ذات الصلة .

ونحن نرى أن من الجوانب الايجابية لعملية السلام الجارية استعداد الاطراف للقيام بحوار واطراح العداوات والتحاملات التي أغفلت الواقع السياسي للحالة في المنطقة . واننا على اقتناع بأن السعي من أجل حل تفاوضي يقوم على تنفيذ قرارات الامم المتحدة القائمة ومبادئ القانون الدولي سيضمن تعزيز السلم والامن ، وهما من التطلعات الاساسية لشعوب الشرق الاوسط .

الرئيس : وبذلك ينتهي نظرنا في البند ٣٥ من جدول الاعمال لهذه المرحلة .

إشادة بالامين العام للامم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار

الرئيس : لقد كرسنا هذه الساعة لمناسبة مهيبة ستتاح لي فيها وللامين العام فرصة الادلاء ببضع كلمات بمناسبة تقاعده الوشيك من منصبه المرموق .

صديقي العزيز السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الامين العام ، حضرات المندوبين :

تمر الساعات والايام سراعا ، وقريبا سنأتي إلى نهاية عشر سنوات أديتم فيها خدماتكم الممتازة بوصفكم أمينا عاما للامم المتحدة : عشر سنوات مليئة بالاحداث والانجازات القيّمة ، عشر سنوات سيقترن باسمكم فيها كثير من الاحداث والجهود والانجازات الجبارة التي وقعت فيها . وهنا ، في نيويورك ، في الامم المتحدة سنذكركم بالاعجاب وسنفتقد وجودكم بكل حرارة .

وأقف في هذه الساعة ، باسم أعضاء الجمعية العامة ، وباسمي شخصيا لاشيد بكل إخلاص بالامين العام سعادة السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الذي سيتقاعد قريبا وقد خدم الامم المتحدة بامتياز مرموق ، وبكل إخلاص وتفان ، على مدى عشر سنوات . إنه رجل الدولة البارز ، الذي سيترك هذه المنظمة ويخلف وراءه سجلا حافلا بالانجازات التي عززت من هيبة السلطة الدولية لهذه الهيئة العالمية . واستحق التقدير والاعجاب الكاملين من قبل المجتمع الدولي .

ففي السنوات العشر الماضية ، وضع السيد بيريز دي كوييار نفسه في خدمة الامم المتحدة ، وقد أتيحت لي كما أتيحت لجميع الاعضاء المحترمين فرصة التعامل معه بمؤهلاته المعروفة جيدا : ألا وهي كرم النفس والادارة الخيرة ، والحكمة والشجاعة في المعتقد .

لقد كان تفانيه الذي لا يكل لتحقيق أهداف ومبادئ الامم المتحدة أحد العوامل التي ساهمت في مسعى منظمتنا القوي من أجل الصمود بل والنجاح في وجه التحديات الهائلة لهذا العصر . وسيُذكر إلى زمن طويل الدور الذي أداه في صيرورة صورة الامم المتحدة ما هي عليه اليوم .

السيد بيريز دي كوييار ، لكم ، وأنتم رجل الدولة الكبير لجميع الامم متحدةً ، أطيب تمنياتنا بحياة جديدة غنية وحافلة بالنشاط .

ولا يخامرني شك في أن الامم المتحدة ستواصل في السنوات القادمة الاستفادة من خبرتكم التي لا مثيل لها .

باسم الجمعية العامة وباسمي شخصيا أتقدم إليكم ولاسرتكم باطيب تمنياتي ، راجيا ، مهما كان طريق المستقبل الذي اخترتموه ، أن نظل أصدقاءكم القريبين ، وأن نستمر بالافادة من خبرتكم ومشورتكم الحكمية .

شكرا لكم شكرا جزيلا .

(تكلم بالعربية)

أعطي الكلمة الآن مسرورا ، معتزا إلى سعادة الامين العام للامم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار .

الامين العام (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : : أشكركم ، سيدي الرئيس ، على كلماتكم الرقيقة والكريمة .

قبل اسبوعين ، وفي هذه القاعة نفسها ، تأثرت تأثرا عميقا بالتفاتات الابتهاج العفوية والملاحظات الكريمة التي أدلى بها مختلف ممثلي المجموعات الاقليمية عن شخصي . واسمحوا لي أن أعرب عن عميق امتناني على ذلك كله .

وما هذه بالمناسبة التي أخوض فيها بالحديث عن الوضع العالمي أو وضع منظمتنا . لقد قمت بذلك على نطاق واسع في الشهور الاخيرة . وحالة العالم التي تتكشف الآن تستعصي على جميع الاحكام اليسيرة . فلسنوات عديدة كانت الحرب الباردة واقعا أخفى طائفة من الوقائع الاخرى المتأصلة أكثر بكثير في الوضع الانساني .

والآن نظرا إلى اتضاح هذه الوقائع ، لا يمكننا التظاهر بأننا لم نلحظ بوادرها من قبل ، كما لا يمكننا الدفاع عن أنفسنا بالتحاملات والافتراضات القديمة . إن المفاهيم التقليدية التي دعمت فلسفات الهيمنة أو السيطرة أو مجالات النفوذ ، التي لم تقتصر إطلاقا على أية دولة بعينها أو على أية مجموعة من الدول ولم تقتصر على أية ايديولوجية بعينها ، تبدو واهية على نحو متزايد . ونحن نواجه الآن جيلا جديدا متنوعا من المشاكل .

إن هذا بدوره يؤثر على تطور منظمتنا . ومن المعلوم أن المراجعة والإصلاح والتجديد ، التي تفرض أحيانا إصلاحات جذرية شاملة ، جزء من حياة أية منظمة . وينبغي أن يكون الامر كذلك بكل تأكيد في حالة الامم المتحدة التي يتعين عليها الآن أن تواجه تقلبات لم يتنبأ بها ولا يمكن التنبؤ بها في الحياة الدولية . ولا شك في أن المنظمة بحاجة إلى إعادة هيكلة إن كان لها أن تواكب العصر . ولكن التغير الذي أعاقته الحرب الباردة لا يمكن أن يتحقق في غمضة عين . كذلك لا يمكن اعتباره مسألة تنظيمية أو إدارية بحتة . فالامر ينطوي على مسائل أعمق . وبعض هذه المسائل ذات طبيعية اساسية ، بحيث تتطلب تفكيرا بنفس العمق والاتساع اللذين خصصا لوضع مهام الامم المتحدة والوكالات المتخصصة وقت إنشائها . وأؤكد ولا حرج ، عن اقتناع نشأ على مدى عشرين عاما من ارتباطي بالامم المتحدة ، أن أي إصلاح هيكلي لهذه المنظمة ينبغي أن يواكبه تصميم الدول الاعضاء على دعمها والاستفادة من آلياتها للحل السلمي للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي لا حصر لها التي تطرح عليها يوميا .

يقال الكثير في الوقت الحاضر عن تهيئة الامم المتحدة لمطالب القرن القادم . ويشكل هذا نهجا استشرافيا لازما كل اللزوم . ولكنني لست متأكدا مما إذا كانت لدينا فكرة دقيقة عن الشكل الذي ستتخذه تلك المطالب . تثار أسئلة استقصائية عن المفاهيم التقليدية للسيادة . ومن المطلوب انتهاج سبل جديدة للعمل المتعدد الاطراف لمجابهة مجالات القلق المشترك الآخذة في الاتساع . وكل هذه المسائل ستبرز في السنوات المقبلة . وينبغي توخي أن يؤخذ هذا في الاعتبار في أي بحث لهيكل المنظمة . وينبغي توخي

منتهى الحذر لئلا تبني الحياة الدولية التي نطمح فيها على أسس يتبين عدم استقرارها . ولا يصح وضع المنظمة في قالب جامد لا يمكنها أن تخلص نفسها منه لتلبية توقعات شتى مجموعات الدول الغنية والفقيرة على حد سواء .

ولكن هذا التحذير لا يؤثر سلبا على رؤيتي لمستقبل المنظمة . لقد سبق أن قلت إن الامم المتحدة تدخل فترة ما بعد الحرب الباردة باعتبارها عنصرا للاستمرارية والاستقرار في خضم التقلبات . ولا يمكن أن يوفر الاستمرارية والاستقرار إلا التمسك بالمبادئ . ولا توجد وكالة في العالم يمكنها أن تتنافس مع الامم المتحدة في تطوير التفهمات المتفق عليها حول المبادئ وضمان تطبيقها على نحو دائم . وبطبيعة الحال يكون من الحماقة الافتراض أن الحقبة التي تتكشف حاليا ستعني نهاية سياسة القوة . ولكن هناك شيئا مؤكدا . وهو أنه كلما ازداد بُعد سياسة القوة عن المبادئ المعرب عنها بصدق والمقبولة عموما ، وكلما زاد بُعدها عن تلبية التطلعات المشروعة للشعوب زادت سرعة زوال منجزاتها وقلت الفائدة من منجزاتها .

لذلك فإنني أنظر إلى الامم المتحدة باعتبارها الوكالة المركزية لضمان سيادة القانون وبالتالي توفير التوازن الضروري والحماية اللازمة ضد الفوضى . ولهذا فإنها بحاجة إلى الدعم المخلص من جانب جميع الاعضاء . وستحتاج إلى إدارة متلاحمة تتوفر لديها السلطات والموارد اللازمة ، ولا تشوشها الضغوط الخارجية ، ولا يعرقل خطاها الافراط في القواعد المنظمة . وسيكون من اللازم إنقاذها من الإفلاس المالي الذي يحيق بها الآن ومن الشك في المستقبل . إن هذه المسألة ، فضلا عن المسائل التي تؤثر على السلم والامن ، تعتبر أحد الشواغل التي تسبب أشد القلق للمنظمة . ويشيفي التخلي عن الكلمات الجوفاء وأن تحل محلها برامج - برامج واضحة المعالم يتوفر لها التمويل الموثوق به وتنفذ بدقة .

والتطورات الاخيرة في أوروبا أكدت الرؤيا العالمية وصلاحية ميثاق الامم المتحدة - فهو وثيقة شاملة تضم جميع أعضاء الاسرة البشرية والدول المنضمة إليها . وفوق ذلك من الجدير بالذكر أن الميثاق لم يوضع في قالب جامد . ولهذا فإنه يعد

مرشدا ضروريا ووثيقة ضرورية في أوقات التحول الكبير مثل الوقت الحاضر . وكما اتيحت لي الفرصة أن أشير مرة أخرى مؤخرا ، إن عمل الامم المتحدة سيبقى متركزا حول تيسير التغيير السلمي البنّاء وليس إدامة الوضع الراهن . بل لا ينبغي لاحد أن يشك في أن الامم المتحدة يمكنها ، وينبغي لها حقا ، أن تضطلع بدور بكل ما لديها من إمكانيات في عملية التغيير التي ستستمر في التأثير على جميع القارات .

والامم المتحدة ستكون بحاجة بوجه خاص إلى تناول الهوة الشاسعة الفاصلة في العالم المعاصر بين الدول الغنية والدول الفقيرة . إن هذه ، إلى جانب إضفاء العالمية على نظام حقوق الانسان ، هي المسألة الاساسية للعصر الحديث . إنها مسألة سياسية لانه لا يوجد ، في رأيي ، فاصل بين الإحباط الاقتصادي والسخط السياسي . وعندما أطرح على نفسي السؤال عن ماهية الاهتمامات التي ينبغي أن تصبح محط الاهتمام الرئيسي للامم المتحدة في السنوات المقبلة تأتيني الإجابة بكل يسر ، ألا وهي جدول أعمال العدل . وأرى أن الامم المتحدة ستبرئ نفسها أمام محكمة الضمير الانساني عندما يمكن للمجتمعات المحرومة والشعوب المقهورة أن تلجأ إليها ، لا بأمل عقيم بل بثقة بتصحيح الاوضاع ، وأنها بالمثل لن تستأهل ثقة الشعوب والمجتمعات الاخرى إلا إذا نجحت في وضع وتنفيذ خطط العمل لحسم المشاكل العالمية التي تتجاوز قدرة الحكومات فرادى . هذا هو جوهر رؤياي للامم المتحدة .

وإذ أستعد لان أرتاح - أتحرر حقا من أعباء منصبي ، أشعر أن التجربة قد أثرتني . لقد استمتعت بالعمل مع كبار الزملاء في الامانة العامة . وأعتز بما أبداه جميع موظفي هذه المنظمة خلال فترة منصبي من كفاءة ونزاهة . لقد كانت سنوات شهدت تحولا كبيرا في منظمتنا وكانت سنوات صعبة . ولم تخفق الامانة العامة ، ولو مرة واحدة ، في الوفاء بكفاءة بولاية أوكلت إليها حتى ولو كانت غير متوقعة . ولم تتردد في الدخول في مجالات غير محددة وأن تكيف نفسها مع المناسبة عند الاقتضاء . وإن تجشمها ببساطة أعباء ومشاق مادية إضافية حتى في مواجهة التعرض لتشويه السمعة أو الانتقاد دليل على ما تتحلى به من روح عالمية وتفان . وهذا يعد ، في رأيي ، ذخرا عظيم القيمة للمجتمع الدولي .

وفي المجال الحكومي الدولي حظيت بالتعاون المناسب من رؤساء وممثلي الدول المجتمعة هنا . وقد تمكنّا معا من التغلب على العقبات وتغيير مناخ الشك والإحباط القائم الذي خيم على الامم المتحدة عندما تولّيت منصبي ، وتمكنّا معا من تهيئة مناخ من الثقة والدينامية .

هذه الخبرات والذكريات ستظل معي في السنوات المقبلة . ومن هذا اليوم فصاعدا ساجعل من نفسي داعية لإيمان جديد يرتكز على السلم والعدالة لكل الشعوب . وستكون هذه طريقتي في مواصلة خدمة الامم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتقدم بخالص الشكر للجمعية العامة ، وأشاطر الاعضاء تقديرهم ومحبتهم للامين العام . ومرة أخرى أتمنى له الحظ السعيد والسعادة والنجاح في أعماله المقبلة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠